سلسلة علوم المصحف (1)

ذيل مورد الظمآن في فن ضبط مرسوم القرآن

لناظمه الإمام أبي عبد اللّه سيدي محمد بن محمد
ابن إبراهيم الشريشي نزيل فاس
الشهير بالخراز (ت 718 هـ)

تقديم وتقريب
الأستاذ مصطفى البحياوي

بســـــم الله الرحمـــن الرحيـــم

تـــقـــديـــــــم

الحمد لله حق حمده، والصلاة والسلام على صفوته من خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، وبعد :

فباسم الفتاح العليم سبحانه وتعالى نستفتح بأول إصدار لنا في المؤسسة بعد المصحف المحمدي الشريف بتعدد طبعاته، وأحجامه، وهو إصدار أردناه أن يكون باكورة إنجازات المؤسسة في الأنشطة العلمية المواكبة في خدمة المصحف الشريف.

ويتعلق الأمر بتحقيق «ذيل مورد الظمآن» لأبي عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم الشريشي نزيل فاس الشهير بالخراز (ت718 هـ) في صدر دولة بني مرين.

وكان الناظم رحمه الله قد نظم أرجوزة في رسم القرآن سماها «عمدة البيان في رسم وضبط حروف القرآن» ونظم هذا الذيل الملحق بها في الضبط، بحيث جمع أهم مسائل الرسم والضبط من مصادرها عند الحافظ أبي عمرو الداني وأبي داود سليمان بن نجاح وأبي الحسن علي بن محمد المرادي البلنسي وأبي القاسم بن فيره الشاطبي دون أن يعزو المسائل والأقوال إلى من نقلها منهم، فلما فرغ منها واطلع عليها بعض العلماء استحسنوا نظمه لذلك وتيسيره لهذه المسائل للحفظ والاستشهاد بها عند الحاجة، فعدل وحرر واحتفظ بذيل العمدة المخصص للضبط، وعدة أبياته نحوا من 154 دون أي تعديل، وسمى المجموع المعدل بمورد الظمآن في فني رسم وضبط القرآن.

وقد ظل المورد هذا من عهد ناظمه في طليعة ما يعرف باسم «الكراريس» جمع كراسة، وهي مجموعة المنظومات التي تُكَوِنُ عُدَّةَ الطالب، ويُؤمر بحفظها وهو في «الكُتَّاب» مع مورد الظمآن في الرسم وأرجوزة أبي الحسن علي بن بري التازي المسماة بـ «الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع»

وذلك لأن قارئ روايتي ورش وقالون عن نافع في حاجة ماسة إلى معرفة رسمها وضبطها، لأنه من أركان القراءة ومقومات صحة الرواية، فاحتاج إلى نظم مختصر للقواعد ميسر لاستحضارها يغني عن الكتب المطولة في الرسم كـ«المقنع» لأبي عمرو الداني و«المحكم في نقط المصاحف» له، وكتاب «التنزيل في هجاء التنزيل» لأبي داود سليمان بن نجاح، وذيله في الضبط المسمى بـ«أصول الضبط»، وكـ«أرجوزة المنصف» لأبي الحسن البلنسي في الرسم، ورائية الإمام الشاطبي في الرسم المسماة: «عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد» وغيرها وقد عني العلماء بشرحها والنظم على منوالها ولكنها بقيت لها الصدارة إلى اليوم، كما ظلت معتمدة في المشرق وفي المغرب في معرفة مسائل الوفاق والخلاف مع أصلها «مورد الظمآن» لناظمها كما يشار إلى ذلك عادة في الملاحق التي تذيل بها المصاحف المطبوعة، سواء برواية ورش أم برواية حفص أو غيرها.

وقد بذل الأستاذ العلامة السيد مصطفى البحياوي عضو الهيئة العلمية بالمؤسسة ــ حفظه الله ــ جهدا مشكورا في إعداد أرجوزة «ذيل مورد الظمآن المخصص لفن ضبط القرآن» كما سماه، كما بذل جهدا مضاعفا في تحقيق أبياتها وتحرير ألفاظها وضبطها بالشكل التام مساعدة للقارئ والطالب على تصحيح روايتها اعتمادا على أصح النسخ المعتمدة فيها وعلى بعض شروحها كـ«فتح المنان» لابن عاشر و«دليل الحيران» للمارغني.

كما أتحف المحقق القارئ الكريم بتحقيقات وتعليقات في غاية الجودة والإفادة واكب بها أبيات الأرجوزة من أولها إلى آخرها، يبين فيها على وجازتها واختصارها مقاصد الناظم، كما يفصل أحيانا في ذكر مسائل الخلاف والأوجه الجائزة، ويبين ما عليه العمل منها مما يفيد القارئ والطالب ويشهد بغزارة علمه حفظه الله في هذا الشأن.

والمؤسسة حين تعمل على نشر هذا العمل العلمي للأستاذ العلامة سيدي مصطفى البحياوي، تأمل أن تتبعه عن قريب ـ بعون الله وحسن توفيقه ــ بمجموعة من الأعمال العلمية التي هي رهن التحقيق والإعداد تنتظر دورها لبلورة نشاط «مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف» من خلال هذه المنجزات العلمية في التحقيق والتأليف التي تواكب بها عملها الدؤوب

في مراجعة المصاحف وإعدادها ونشرها وتوزيعها والسهر عليها، قياما منها بما هو منوط بها من مهام تسعى للنهوض بها جاهدة لترقى بها إلى مستوى المطامح والغايات التي رسمها لها واستهدفها من تأسيسها ورعايتها مولانا المؤيد بالله أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس أعزه الله وأيده، وأبقاه ذخرا للبلاد والعباد، وأقر عينه بولي عهده المولى الحسن وشقيقه المولى الرشيد وسائر أعضاء أسرته، إنه سميع مجيب.

ذ. حميد حماني

مدير المؤسسة

بسم الله الرحمن الرحيم

مدخل

الحمد لله الذي ضَبطَ مَرسومَ مَقادير الوجود على مُحكَم المُخفَى من مَسُطور قَضاء الجود، إذ كان الخلق منه صِلةَ رحمة، ونقلُ رَسْم الشريعة غايةَ الحكمة، ومَدُّ مَنشور الوِلاية بِخَتم الرِّسالة إبرازاً لأُنموذَج العِصمَة، صلى الله وسلم وبارك على مُجلِّي مَثَلِه، وعلى صحبه وآله صلاة وسلاماً موصولين بالمدَد إلى غاية المدى والأبد. فما ترادفت تِلكم الدَّوالّ الآنفةُ رَسما ووسما إلا لِتَجلية نَصِّ الحقيقة أَمراً وحُكما، لِتُرى بعين المُطالع في مَنبَر التَّمام مُبرَّأةً من شَوْب إشمامٍ، أو دَمْج إدغامٍ أو إمالةٍ لا تُرام؛ فلا مُلْحَق ولا زائد إلا وهو مُقَيدٌ بوارد، ومُلَوَّن بِلَوْن فائِد بشَدِّه لِسُكون جَرَيانه على مراد سَنَنِه ليتطابق الأداء والقضاء على حاقِّ ميزانه ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ * عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ[1]﴾.

وبعـــدُ،

فإنَّ فَنَّ ضَبط مَرسوم الهِجاء على سَنَن المقروء به في الأداء من أَجَلِّ علوم المصحف الشريف، وهي بعامَّةٍ من جُملةِ عُلوم القرآن، إلا أنها تَخصَّصت فيما يتَّصل بكونه كتابا مُبيناً، يُعْنى بصورته الكتابية، أي بما له تَجَلٍّ في السّواد أصلا أو إلحاقاً، من رسم، وضبط، ووقف،

1 الآيتان 9 و 10 من سورة الرعد.

وعَدِّ آيٍ، وتجزئةٍ، بل وخطٍ، وتلوينٍ، وتحليةٍ، وتسميةِ فصولٍ، وسورٍ، وفهرسة.

إذ هو جدير بأن يُحفظ في السَّطر حِفظَه في الصَّدر، حَقيقٌ بأن يُكتب ويُنشر، وحريٌّ بأن يُقرأ ويُذكر، وكيف لا وقد سمَّاه مُنزِلُه روحا ونورا؛ فلا حِراكَ بغير روح، ولا إدراكَ بغير نور. وقد تَرَافق العَلَمان: الكتاب والقرآن منذ بدء التَّنزيل إطلاقا على الـمُنزَل على النَّبي الخاتم للتَّحدي والهداية، فكانت دَلالته آية، وأداؤه آية، ورسمه آية، وترادفت الآيُ لتكون وُجُوها لإنجازٍ يَشهد لفائِقيته وتماميَّته، تصديقا لقول مُنزِلِه ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [2].

هذا، وإنَّ من أَجَلِّ ما صُنِّف نَظما في تقريب عِلم ضَبط الهجاء بِغاية الوفاء : «ذيل المورد»، وهو وإن كان موصولا بأَصل المورد المسمى بـ«عمدة البيان» قبل أن يُعَدِّله مُؤَلفُه ويُكْمِله، فقد ظل على ما هو به، لم يَطَلْه أي تَعديل لا في كَمٍّ ولا في كيف، بل قد أُفرِد بالشرح وحُشِيَ عليه بتعاليقِ الفتح، فجاء كُنَيِّفاً مُلِئَ عِلماً، جوهرةً واسطةَ عِقْدٍ بين دُرَّة الأداء ودُرة مرسوم الهجاء.

ومؤسسة محمد السادس لطباعة المصحف الشريف إذ تعتزم تصدير إصداراتها ضِمن سلسلة متون علوم المصحف الشريف بهذا الرجز الجامع اللطيف، تُدَلِّلُ على أنها تَروم فعلاً تَمتينَ عُلوم المصحف الشريف بنشر هذه المصنَّفات القَيِّمة الخادمة، باعتبار هذا الإنجاز من صميم رسالتها لنشر المصحف، إحياءً لكل ما من شأنه أن يجعل هذا

2 الآية 115 من سورة الأنعام.

الجانب من التراث مُتداولا ومُقرَّباً لجمهور مُبتَغيهِ وطالبيه. أضف إليه حُسن اختيارها لهذا الاستهلال، لأن تصنيفه كان بِيَراعِ عالمٍ أندلسي مغربي ابن البيت، جمع في مصنفه إلى فائق الاختصار اعتماد مصادر الأئمة الكبار، والتنبيهَ على الوجه المقدَّم المُختار في الأعم إلا ما استثني لاعتبار.

عملُنا في الذيل :

عملنا لإنجاز هذا الإصدار منحصر في جانبين: تقديمٍ له مُقتضب، وتقريبٍ لمادته منتخب. أما التقديم فيُترجم لصاحب المتن في أَسطُر بإيجاز غالب، ثم يعرِّف بالمتن في وضعه وموضوعاته في جوانب، كما يشرح المهم من مبادئ فَنِّ الضبط لإسعاف الطالب. وأما التقريب فمن غرضه :

- عنونةُ الأبواب بتراجم مُجَلِّية لمضامينها في غاية الدقة ووضع عِدَّة أبياتها بإزائها.

- شكلُ ما يشكل من ألفاظ المتن من صيغةٍ أو إعرابٍ.

- رسمُ كَلِم القرآن في الهامش والمتن على مرسوم المصحف تلافيا لأي اضطراب.

- محاذاة النظم بهوامش موضحة، وأحيان شارحة، لمساعدة المُطالع على أَخذ الجَنى دون عَنا، من غير إثقالٍ أو إفاضةٍ، حوالةً على شرحه البسيط المسمى «إنجاز الموعد» يسَّر الله إتمامه.

- فهرسةُ الذيل بتفصيل يَدُّل على المظانّ والموارد للرَّائد والقاصد.

ومن مقاصد هذه الإصدارات إذا هي أخذت طريقها ووُفِّرت لها مُتطلبات إنجازٍ متميزٍ، أن تكونَ رائدة على المستويين المنهجي والمعرفي، إحياءً للمُتون المعتبرة، وتمتينا للمعرفة بها، أملا في نهضة علمية جادة تَتوخى التَّمتين لغاية التمكين، بِبَعث المهمِّ من مُصنَّفات العلم المحرَّر بأقلام أئمةٍ لا يجادل أحد في أهليتهم، ويبقى للدارسين بالشَّرط أن يقربوا، ويهذبوا، ويطيبوا؛ والثلاثة ذي من وفاء الأبناء للآباء، ومن حُسن عَهد الخالف بالسالف.

جزى الله أَئِمَّتنا، وَرَفق بأُمَّتِنا، وهداها سُبُل الإحياء والإنماء، لمد الجسور، وإشاعة النور، لتحظى بوعد الله لها بِحُسن العاقبة وطيب المناقب.

أولا : التقديم

أ. ترجمة الناظم

اسمه ونسبه وحليته :

هو محمد بن محمد بن إبراهيم أبو عبد الله الأُموي نسبا، الشريشي مولدا ونشأة، الخراز حِرفة، الفاسي دارا ومقرأ ومدفِنا، توفي سنة 718هـ ودفن بباب الحمراء على ما رجحه العلامة عبد الله كَنون في النبوغ 2 / 219.

حلاه ابن الجزري في غاية النهاية بالإمام المقرئ الكامل، والكتاني في سلوة الأنفاس بالعلامة المحقق المقرئ، كان إماما مقدما في مقرأ نافع، إماما في الضبط عارفا بعلله وأصوله، بارعا في فنون شتى.

مشيخته :

من أَجَلِّ شيوخه أبو عبد الله القصاب المقرئ، وابن آجروم. ومن أَجَل تلامذته عبد الله الصنهاجي الشهير بابن آجطا وهو الشارح الأول لنظمه عمدة البيان المسمى بالتبيان.

مصنفاته :

ذُكر له شرح الحُصرية في مقرأ نافع للقيرواني الضرير، وشرح على العقيلة، وشرح لدُرَر ابن بري المسمى القصد النافع.

وله المهذَّب المختصر في الرسم المحرر، نقل عنه صاحب الطُّرر على المورد، ومن أواخر ما كتب مورد الظمآن في رسم وضبط القرآن إذ أرَّخه بقوله:

في صفر سنة إحدى عشرة   من بعد سبعمائة للهجرة

مكانته :

تتجلى مكانته في الثناء عليه من الكبار مثل ابن آجطا، والمجاصي، وابن خلدون، والرجراجي، والتَّنسي. وفي اختيار نَظمِه للدَّرس والاستحضار، والعنايةِ به شرحا وتعليقا وإضافة، والنقلِ عنه والإسناد إليه، مما يدل على أنه في ذِروة الاعتبار.

ب. التعريف بالمتن

وضعه :

نَظْمٌ رَجَز في الأغلب، وإلا ففيه كثير من بحر السريع (مستفعلن مستفعلن مفعولات). وعليه فإن إطلاق الرَجَز عليه إطلاق لغوي لا اصطلاحي، إذ الرجز لغة ما قصرت أجزاؤه. وجملة أبياته 153 بيتا.

وقد كان ذيلا لنَظم عمدة البيان لمصنفه قبل أن يُعدِّله ويُغير اسمه إلى مورد الظمآن، لِمَا انتُقِد عليه فيه من بعض التقصير في العزو وتحرير المختلِف. وبعد تغيير المحتوى والاسم وُصل ذيل الضَّبط بالـمُعدَّل كما كان عليه مع العمدة، إذ وُلد كما قيل لتمام.

مادته :

وعامة مادته من ذيل المقنع، وبعضها من محكمه، ونزر من أصول الضبط لسليمان بن نجاح أبي داود برأينا ولا يتسع هذا المختصر للاستدلال.

موضوعاته :

هي مباحث أصله الأحد عشر، إلا أنه اختزلها في ثمانية أبواب مُستغنِيا عن قصة ابتداء النقط والاختلاف في حكمه لأنه ليس من أبحاث الصلب.

وأَدرَج مبحث امتحان مواضع الهمَزات المستقل في الأصل في مبحث أحكام الهمز، ومبحث النون الساكنة وما بعدها ملحقا بمبحث أحكام التنوين في الباب الأول.

مظاهر العناية به باقتضاب :

حَظِيَ الذَّيل كأصله بعناية فائقة تَجَلَّت في وَفرة الشروح عليه وتنوعها من مختصر ومطول. واشتُغل به واكتُفي به عن أصوله لزهاء أربعة قرون، بل ما هُجرت بسببه كتب الداني وأبي داود إلاّ لما اجتمع له من مواصفات الاعتبار والاستيعاب والاختصار بشرطه، وحسن الاختيار.

وقد استهلت شروحه بأولها بقلم تلميذه ابن آجطا الصنهاجي، وشرح معاصره المجاصي، وتوالت الشروح عليه والتعليقات ووضع

الطُّرر والتَّكملات وتخصيص المشكلات، ونذكر هنا أسماء لامعة كان لها اعتناء خاص به، كابن عاشر الفاسي صاحب المرشد، والرجراجي في حلة الأعيان، والتلمساني، وابن القاضي في الخلاف والتشهير.

وقد كان حظ الذيل من العناية وافرا إلى ما شمله من عناية الأصل بالتَّبع، وقد أُفرد بالشرح والطُّرر من جمع، كالتَّنسي في الطِّراز، والتِّنملي في شرح الضَّبط، والمنبهي في كشف الغمام، والزياتي في الطُّرر.

ج. شرح المهم من مبادئ فن الضبط

وذلك لإسعاف مبتغيه بتقريب حده، وسماه، ومعالمه، وقواعده، ومقاصده، وحُكْمه، وصلته بالمرسوم بغاية الاختصار.

1. الضبط لغة واصطلاحا :

الضَّبط وضعا الإثبات والتقييد، ومنه ضَبَط الدابة بالشِّكال أي قَيَّدها به حتى لا تنفلت. ويطلق مُرادا به غاية ذلك وثَمرته وهو الحِفْظ والصَّون بحزم فيكون من باب إطلاق المسبَّب على سَبَبه.

وفي اصطلاح الرُسَّام عِلْمٌ يُعنَى بدوالِّ وعوارض المرسوم من حركاتٍ وهيئاتِ نَقْطٍ ودارةِ زيدٍ ومُلحقِ حرفٍ وصِلات ومَطَّات ونحو ذلك، لغاية تقييد المقروء به على المرسوم بما يرفع اللَّبس والاحتمال.

2. أسماؤه :

يُرادف لفظُ الضَّبط لفظتي النَّقط والشَّكل، والصِّلةُ بين الثلاثة بَيِّنة، إلا أن في تسمية الضَّبطِ بالنَّقط إشارة إلى ما كان عليه أولا في زمن الاستحداث مع أبي الأسود الدؤلي. وفي تسميته بالشكل اعتبارُ ما صار إليه في زمن التحديث مع الخليل ابن أحمد الفراهيدي؛ والضَّبطُ يَعُمُّهُما معاً، إذ يشمل التقييد بالأشكال في الأعم، وبالنَّقط الـمُدوَّر فيما لا تفي الأشكال بالدَّلالة على وَجه أَدائه كنقْط المشَمِّ والـمُمال والمختَلس.

ولعلَّ إطلاق النَّقط على الإعجام المميِّز لذوات الحروف المشتبهة رسما من نحو ذال ودال، وطاء وظاء وغيرها، هو الذي سوَّغ تعميم إطلاقه على ما يُـمَيِّز الحروف بحسب ما يَعرض لها بالتركيب من هيئات أداء وبِنية وإعراب.

3. موضوعه :

يبحث علمُ الضَّبط في العلامات الدَّوال على عوارض الحروف من حركةٍ وسكونٍ وتشديدٍ وتخفيفٍ ومطٍّ وإمالةٍ ونحو ذلك، أو قل موضوعه : حروف المرسوم من حيث ما يَعرِض لها من نَقْط وهَيئَة، ودارة زيد، وصِلاتٍ، وتلوين، وترقيق وشبهِ ذلك. وتنحصر مباحثه الأصول في عشرة فصول وفيها قلت :

مباحث الضبط لديهم حصْرا حـركةُ الحـرف سكـونٌ يُجرَى[3]

---

3 يُجرى أي يُوضع

شَدٌّ ومــــدغم وهمز كيف جـــا   جــرةُ نــقــلٍ وصِـــلات أَدْرِجـــا
وملحقٌ وزائدٌ لامُ أَلــفْ   فتلك عشْـرٌ من فصـول تأتلـف

4. أهم فوائده التي هي مقاصده :

- إزالة اللَّبس عن الحروف سواء تعلَّق الأمر بإعراب أو بِناء أو بِنية أو صيغة أداء.
- ضبط المقروء به على المرسوم لتحقيق شرط الموافقة -ولو تقديرا- والتي تُعد أحد الأركان المصحِّحَة للأداء.
- تمييز أنواع المخالفة المـغتفرة للمرسوم من غيرها باعتبار المصاحف الأئمة أصولا ثواني للقراءة، أما الأصل الأول الذي هو المعول فالأداء والتلقّي المسنَد.

5. مبناه ومستثناه :

مَبنَى الضَّبط على وصل القراءة إلا ما استثني من ذلك، إذ من وظيفته بيان الحركات والإعراب، فلا مدخل له في الوقف والابتداء، عكس الرسم، إلا ما استثني منه هو الآخر. وفي بيان ذلك قلت:

والضبــط مبنــي على أُسِّ الـدَّرَج   والرسمُ بالعكس سِوى الذي خرج

وفي بيان مستثنيات الضبط السبعة من قاعدة مبناه قلت :

تــرآءا عـــادا الأُولـى يَبنؤمـــا   تركيبُ نونٍ نقطُ وصْلٍ عَمَّـــا
ونحو ماءً وكذا شا أنشـره   وبابُـه لمبـدِلٍ قد ذَكـره
فاستثنيـن سبعَتهـــا مـــن أصـــل   «الضبطُ مبنيٌّ على ذا الوصـــل»

6. أنواعه ومراحله :

لا يَخرج ضبط المصاحف بعامة عن أنواع ثلاثة تبعا لمراحل النقط، فقد بدأ ضبطها مع أبي الأسود الدؤلي بالنَّقط المدور (المُشبِه نقطَ الإعجام)، وكان خاصا بالأواخر (نقط الإعراب) لِما له من الصِّلة بفُشُوِّ اللَّحن في الإعراب في زمنه، واختراع النحو لذات السَّبب؛ ثم عُمِّم في الأوائل والأواسط، واستُحدِث نقط الإعجام مع يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم الملقب بنصر الحروف، ثم جاء الخليل شيخ سيبويه فاخترع الأشكال (الحركات) من حروف المد وشكل الهمز (ء) وكانت أوفى وأنسب لغاية الضَّبط، فأُخذ بها بَدَل التنقيط (النقط المدور)، واستُبقي من هذا الأخير ما يَدُلُّ على الحركات المبعَّضة والمَشوبة، وبه عَمَّ النَّفع وعليه استقرَّ الجمع، وفيه قلت :

مدوَّر مطوَّلٌ ومُختلطْ — ونقطُنا على الأخير قد ضُبِط

لكونه أبلغَ في التمييز — وهْو بجَمعٍ أوفى بالتَّنجيز

وفي تفصيل مراحله قلت :

قد بدأ التنقيط بالمدور — لأبي الأسوَد بحرفٍ آخر

عمَّمه ابن يَعمُر وعاصمِ — ونَقَطا بعض حروف المعجم

واستبدَلَ الخليل بالمدور — مُطوَّلا وهو بالضَّبط حَري

مستصحِبا فيما يُشمُّ أو يمال — ونحوِه نقْطَ المدوَّر المُزال

7. حكمه وصلته بالرسم :

معلوم أن المصاحف الأئمة والمستنسَخ منها من أصول كان مجردا من النقط والشكل والهمز والمط، بل أشار في العقيلة إلى أنه جُرِّد قصدا لغاية سَنِيَّة، قال:

فجردوه كما يهوى كتابــتــه ما فيه نقط ولا شكل فَيَحْتَجِرا

وكشف العاقب في كشفه عن هذه الغاية بقوله :

ولم يكن في رسمــهم همزٌ ولا نقــط ولا شكل لمـا قد أَشكَــــلا

والسِرُّ في ذاك بقـــاء الفسحـــة للعارضين بالحــروف السبعـــــة

ولما غلبت العُجمة وفشا اللَّحن واحتيج إلى ضبط المرسوم بما يَصونه عن طروء اللحن استحدث الضَّبط، فنُقِطت المصاحف الخاصة بالمدور ثم شُكِّلت بالمطوَّل ثم جُمِع بينهما كلٌّ فيما يخصه على ما عليه العمل اليوم.

والمحكيُّ عن الأئمة في حُكمه ثلاثة أقوال : الجواز مطلقا، وعَدَمُه مطلقا، وجوازه في غير الأمهات : أعني المصاحف الأولى والمنتسخ عنها وما جرى مجراه مما يُعَدُّ مرجعا في الرسم الأول عند الاختلاف.

والناظر إلى هذه الوسيلة المسماة ضَبطا في ضوء مقاصدها في صيانة الكتاب ودرء اللَّحن المستراب يجعله يُقِرُّ أنَّ حُكمَه الشَّرعي دائرٌ بين الاستحباب والإيجاب، بل يَلزَم الأخير إذا تَعَيَّن لتحقيق مَقصِده الأسمى كما هو الواقع الآن، إذ غير خاف أصوليا أن الوسائل لها حكم مقاصدها، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب به.

وفي هذا يقول العاقب رحمه الله في كشفه ممزوجا بتتمته من قولنا بين قوسين :

والضبط ما زيد من الأشكال والنقط فيه خيفةَ الإشكال
(بقلم التابع حين أَعوَزا فاستحدثوه إذ به تَميزا)
وقد رُويَ استحابه للنووي والعمل اليومَ بما عَنْه رُوي
(إيجابه لمقصِد الصَّون حَري إذا تعين، على المحرَّر)

8. من مصنفاته :

من خاص مصنفاته دقة وجمعا :

- المحكم لأبي عمرو الداني.
- أصول الضبط لتلميذه سليمان بن نجاح الأموي.
- الدُّرة الجلية لميمون الفخار.
- كشف الغمام في شرح ضبط الإمام للمنبهي الشباني.

ومستفاد التقديم والتقريب والهوامش من طراز التَّنسي، ودليل المارغني، ورشْف الجَكَني، ودرة ميمون الفخار، وتحفة البُهلول وأجلى ابن حُمادة.

رحم الله الجميع وجعل كتابه لهم خير شفيع، وعمَّنا معهُم بفضله الوسيع إنه قريب سميع.

وحرر بطنجة أواخر ربيع الثاني
عام 1434 من الهجرة المحمدية
على صاحبها أزكى الصلاة والتسليم
بيد باسط يديه فقرا للغني الحميد
مصطفى أحمد عبد الرحمن الحسني البحياوي

كان الله له

نص

ذيل مورد الظمآن لفن ضبط مرسوم القرآن

ثانيا : التقريب

1 هذا تمامُ نَظْمِ رَسْمِ الخَـطِّ[4] وها أَنا أُتْبِعُـهُ بِالضَّبْـطِ[5]

2 كَيْما يَكُونَ[6] جامِعـاً مُفِيـدا على الَّذِي ألفَيْتُـهُ مَعْهُـودَا

3 مُسْتَنْبَطـاً[7] مِن زَمَـنِ الخَلِيـلِ[8] مُشْتَهِـراً في أَهْلِ هذاَ الجِيلِ[9]

4 فقُلْـتُ طالِبـاً مِـنَ الوَهَّـابِ عَوْنـاً وتَوْفِيقـاً إلى الصَّـوَابِ

---

4 الخطُّ : مخطوط المصاحف العثمانية. ونَظْم رسمِها يعني به «عمدة البيان» أصلُ المورد والذي كان ذيلُ الضَّبطِ هذا موصولا به أولا.

5 أي فنُّه المتضمِّن لأُصوله وقَواعده.

6 بالنَّصب على أن ما زائدة غير كافة، وهو جلي، وجوَّز التَّنَسي الرَّفع في (يكونُ) على أن ما كافة، وفيه نظر.

7 مستنبَطا أي مُختَرعا، ومُراده بالضَّبط النَّقط المُطوَّل (الشكل)، وما استُبقِي من نقط الدُّؤَلي، أما المُدَوَّر بعامَّة فكان قبل زمن الخليل بنحو قرن، وهو مختار الدَّاني في نقط المصاحف اتباعا وتَسُنُّنا.

8 هو الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري شيخ سيبويه، إمام اللغة والنحو والعروض ومصنف أول كتاب في النقط. (تـ 170 هـ). روى الحروف عن عاصم الكوفي وابن كثير المكي (غاية النهاية لابن الجزري).

9 الجيل : الصِّنف والطَّبقة من الناس قاله في القاموس، ومُراده معاصروه من أهل القرن الثامن.

[الباب الأول في بيان الحركات أصلية وفرعية، أوضاعها ومواضعها وكذا التنوين في أشكاله تبعا لأحواله (مُظْهرا ومدغما ومخفىً ومقلوبا)، وجملة أبياته ثلاثة وعشرون]

5 القولُ في أَحكامِ[10] وضْعِ الحَرَكَه   في[11] الحَرْفِ كَيْفَما أتَتْ مُحَرَّكَه

6 فَفَتْحَـةٌ أَعْـلاَهُ وهــي أَلِـفُ   مَبْطُوحَةٌ[12] صُغْرى وضَمٌّ يُعْرَفُ

7 واواً كذا[13] أَمامَهُ أو فَوْقا[14]   وتَحتَـهُ الكسْـرَةُ يــاءً تُلْقَــى[15]

8 ثُمَّـتَ إن أَتبعتَهـا تَنوِينـا   فَـزِد إِلَيهـا مِثْلَهـا تَبيِينَـا

9 وإن تَقِف بِأَلِـفٍ في النَّصْــبِ   هُمـا[16] عَلَيهِ[17] في أَصَحِّ الكَتْبِ[18]

10 سواءٌ إن رُّسِمَ أَو إِن جـاءَا   وهُــوَ مُلحَــقٌ كَنَحْوِ مــاءَا[19]

---

10 أحكام : صِفات وَضْعِها وأَشكالِها سواء كانت خالصة أو مشوبة.

11 في على بابها من الظَّرفية لكن بتقدير حذف مضاف، أي في جهات الحرف، وهي فوقَ وتحتَ وأمامَ، وتحتمل أن تكون بمعنى مِن وهو الأنسب، وإن استبعدَه التَّنَسي، وكونها في نفس الحرف كما هو ظاهر النَّظم لا قائل به، مُضَعَّف غاية، لأن فصل الحركة عن حَرفها مَحَلُّ اتفاق.

12 مبطوحةٌ مبسوطةٌ أُفُقِيَّة من اليمين إلى اليسار ليست قائمة فرقا.

13 أي صُغرى : بالغةَ الصِّغَر حتى تكون للأصل مزية.

14 وعلى وضعها فوقه جرى عمل الضبط وهو مختار المبرِّد وأئمة.

15 تُلقى : توضع صُغرى هي الأخرى مَردودة، وتصغيرها بقطع الرأس وتصغير جرَّة ردَّتها.

16 أي حركةُ الحرف الأخير وحركةُ التنوين.

17 أي على ألف التنوين المرسومة في نحو: «قديرا» و «غفورا».

18 بفتح الكاف، مصدرٌ بمعنى الكِتابة أي قواعِدها وأصولها، ورُويَ بضمِّه، جمع كتاب، بمعنى : في أصح أقوال كتُب الضبط.

19 والعمل عندنا على وضع تنوينِ النَّصب في نحو: «ماءً» و«غُثاءً» و«هباءً» على الهمزة لا على الألف الملحقة بعدها، وهو أحد أوجه ثلاثة في ضبطها، ذكرها أئمة الضبط.

11 وإن يَكُن ياءً كَنَحوِ مُفتَــــرى[20] هُما عَلى الياءِ كذا النَّصُّ سَرى

12 وقِيلَ[21] في[22] الحَرفِ الّذي مِن قبلُ حَسَبَمـــا[23] اليومَ عَلَيْهِ الشَّكــلُ[24]

13 وفي (إذاً) ثُمَّتَ نُونٌ إن تَخِــف[25] (لَنَسفَعــاً) (ولَيَكُوناً) في[26] الألِـف

14 وقَبْلَ حرْفِ الحَلْقِ[27] رَكَّبتَهُما[28] وقَبْــلَ ما سِـــواهُ أَتْبَعْتَهُمـا[29]

---

20 في كل اسم مُنونٍ مقصور، وهو مُختار الشيخين (الداني وابن نجاح) وبه العمل عندنا، وقد جاء منه في القرآن خمسة عشر لفظا نبه عليها مَن قال :

أَذَى هُدى غُزَّى ضُحى مُصلى فَتى سِوى عَمىً قُرى وَمَولى

مَثوى ومُفترى مُصفّى وسُـدىً كذا مُسَمّى كَمَّلَت ذا العـــددا

21 حكايةٌ لما يقابلُ الأصحَّ عنده الذي سبق بيانه. ولذا أورده بصيغة التضعيف إذ ليس عليه العمل عندنا وإن ذهب إليه الخليل وسيبويه والتُّجيبي.

22 في هنا بمعنى على كما في آية ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾.

23 حسبَما بفتح السّين بمعنى المِثْل والوِفق.

24 وهناك وجهان آخران في تصوير تنوين النَّصب المصوَّر ألفا ضعفهما الشيخان (الداني وابن نجاح).

25 بدون شدِّ الفاء للوزن. وفَتح همزة إن قَبلَها روايةً، بناء على زيادتها كما هو رأي الأخفش.

26 أي عليه، إلحاقا لنون «إذاً» ونون التوكيد الخفيفة في الفعلين بتنوين النصب، لرسمها فيهن بألف كما هو القياس (على مراد الوقف).

27 ولو همزةَ وصلٍ أو مع نقلٍ كما في ﴿مَحْظُوراً انظُرْ﴾ و﴿قَدِيرٌ ءَامَنَ الرَّسُولُ﴾ .

28 التَّركيب جعلُ علامة التَّنوين فوقَ علامة الحركة محاذية وموازية في حالتي الرفع والنصب، وتحتها في حالة الجر (إيذانا ببعد تاليهما). ويُلحق بأحرف الحلق فيركَّب التنوين معه ما تحرك فيه التنوين، لالتقاء الساكنين نحو ﴿مَحْظُوراً انظُرْ﴾ و﴿رَحِيماً النَّبِيءُ﴾، ويستثنى من ذلك ﴿عَاداً الأُولَىٰ﴾ للإدغام.

29 الإتباع جعلُ علامة التنوين أمامَ حركة الحرف المنون وهي الموالية له، وعلامة التنوين هي التالية هكذا : ـٌ ـً ـٍ وفي الإتباع تقريب، وهل هو متفاوت أم على صورة واحدة؟ العمل على توحيد الصورة، وللأخر وجهُهُ، وإن لم نجد من صَرَّح به. والظاهر أن الرَّاكبةَ التابعةَ علامةُ التنوين، والمركوبةَ هي حركة الإعراب أو البناء.

15 والشَّدُّ بَعْدُ[30] في هِجاءِ (لَمْ نَر)ا   وغَيْـرَهُ[31] فَعَـرِّهِ كَيْفَ جَـرَى

16 هـذا إذا أَبْقَيْـتَ عِنْدَ اليـاءِ   والـواوِ غُنَّـةً لَـدَى الأَداءِ

17 كانـا كَباقِي الأَحْرُفِ المُعْـراةِ   مِنْ غَيْـرِ فَـرْقٍ ولَدى النُّحـاةِ[32]

18 الفَـرقُ بَيْـنَ مُدغَـمٍ ومُخْفَـى   هـذاَ مُشَـدَّدٌ وهَـذاَ خَفَّـا

19 وعَوِّضَنْ إن شِئْتَ مِيماً صُغْرَى[33]   مِنْـهُ لِبَـاءٍ إِذْ بِـذاكَ يُقْـرَا

20 وحُكْمُ نُونٍ سَكَنَـتْ[34] أَنْ تُلْقِـي   سُكُـونَهـا عِنْـدَ حُروفِ الحلـقِ

21 وعِنـدَ كُـلِّ ما سِـواهُ تُعـرَى   وإنْ تَشَأْ صَوَّرْتَ مِيماً صُغْـرَى[35]

22 منْ قَبـلِ بـاَءٍ ثُـمَّ شَـدٌّ يَلْـزَمُ   في كُلِّ ما التَّنْوِيـنُ فِيهِ يُدغَـم

23 والـواوُ واليـاءُ إذا[36] أَبْقَيتـا   غُنَّتَهـاَ عِنْدَهُمـا أَثْبَتَّـا

24 عَلاَمَـةَ التَّشْديـدِ والسُّكُونـا   إنْ شِئْتَ[37] أَوْ عَرِّهِما والنُّونَـا

---

30 أي بعد التنوين، فوضع علامة التشديد على حروف «لم نر» تنبيها على إدغامه فيها نحو : ﴿غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ و﴿كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ﴾ و﴿مَغۡفِرَةٖ لِّلنَّاسِ﴾.

31 وعرِّ غَير المذكور من الأحرف الأربعة عَقب التنوين، أي ما أُدغم فيه إدغاما ناقصا، خلافا للنُّحاة في ذلك. وهو مذهب أهل الضبط، واقتصر عليه الدَّاني في المُحكم وبه جرى العمل.

32 النحاة لا يفرقون بين الإدغام التام والناقص بل يضعون علامة التشديد في كليهما.

33 وهو أحد وجهين في ضبط التنوين المقلوب للباء وأوجهها، وبه جرى العمل مطلقا، والوجه الآخر التعرية.

34 انتقال من إتمام ضبط التنوين إلى أحكام ضبط النون الساكنة، وذلك لكون التنوين نونا ساكنة أداءً، ولاتفاق أحكامهما في الجُملة.

35 مطموسة العين مردودة الذَّيل تمييزا لها عن الأصل (ميم الرسم).

36 في قراءة الجمع باستثناء خلَف عن حمزة.

37 هما وجهان لأهل النقط في ضبط نحو: ﴿وَمَن يُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ﴾ و﴿مِن وَّالٍ﴾، وأوَّلهما مختار الشيخين، وبه جرى العمل.

25 وكلُّ ما اخْتُلِسَ أوْ يُشَمُّ فَالشَّكْلُ نَقْطٌ وَالتَّعَرِّي حُكْـــمُ[38]

26 وعَوِّضَنَّ الفَتْحَـةَ المُمالَـــه بِالنَّقْطِ تَحْتَ الحَرْف لِلإِمالَــه[39]

27 أوْ عَرِّهِ والنَّقطُ في إِشْمامِ سِيءَ[40] وَسِيئَتْ[41] هُوَ مِنْ أَمامِ[42]

---

38 ضبطُ المختَلَس في نحو: ﴿نِعِمَّا﴾ والمُشَم في نحو: ﴿سِيٓءَ﴾ والمُمَال في نحو: ﴿وَمُوسَىٰ﴾ بوضع نقطة في محل حركتهما (المختلس والممل) وأمامَ المُشَم، وهو مختار الداني وبه العمل، أما التَّعرِيَة فوجهُ اختاره أبو داوود. وهو معنى قوله في النظم (والتعري حكم) وجهٌ من وجوه ضبط المذكور قضى به بعض أئمة النقط.

39 بشرط أن يكون ممالا في الوصل والوقف معا، أما إذا كان من نوع ما لقيه ساكن متصل نحو: ﴿مُّفْتَرًى﴾ أو منفصل نحو: ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ﴾ بالفتح لأن الضبط مبني على الوصل إجماعا. وفي البيت تنبيه إلى أمور:

- صورة الإمالة وأنها نقطة مدورة وفي تدويرها بعض تكبير حتى تتميز عن نقط الإعجام ولا تلتبس بالفتحة الخالصة.
- ومحلها من الوضع هو تحت الحرف، فلا توضع تحت الألف الناشيء عنها صور أم لا.
- وكونها عوضا عن فتحة يستلزم ألا تجتمع معها.

وفي بعض النسخ (للدّلالة) أي ليَدُلَّ النَّقط على أن الفتحة ممالة، والمُثبت في المتن أصرح وأصح.

40 في سورة هود وسورة العنكبوت.

41 في سورة الملك.

42 وعليه العمل تنبيها بذلك على أنه يُشار بالكسرة إلى الضَّمة مزجا، والقول بالإفراز وتقديمُ جزءِ الضَّمِّ مذهب المتأخرين كالجعبري ومن تابعه، وله وجهه، وفي ضبط المُشَم وجهٌ آخرُ معمولٌ به، وهو وضع نقطة الإشمام وسط مطة السين هكذا ﴿سِيٓءَ﴾ إشارة إلى أنه لم يَرتَق إلى حركة الضَّمة ولم يَنحَطَّ إلى الكسرة. وأما ضبط ﴿تَأْمَنَّا﴾ على وجه الإشمام فأُخِّر إلى باب ضبط الملحق، لأن النون المُشَمَّة حركتها فيه ملحقة.

[الباب الثاني في وضع (صفة) السكون المخفف والمثقل (المشدد) وعلامة المد (المط) ومحلها من حرفها (المسكن والمشدد والممدود)، وجملة أبياته (خمسة عشر)]

28 القَوْلُ في السُّكونِ والتَّشْدِيـــدِ ومَوضِعِ المَطِّ[43] مِنَ المَمْــدُودِ

29 فــدارةٌ[44] علَامـــــةُ السُّكـــونِ أَعلَاهُ والتَّشْدِيدُ حَرْفُ الشِّيــنِ[45]

30 ويُجْعَــلُ الشَّكْــلُ[46] كما قُلْنـــاهُ أَمَامَــهُ[47] أَوْ تَحْــتُ أو أَعْــلاهُ

31 وبعضُ أهْلِ الضَّبْطِ[48] دالًا جَعَلَهْ يَكُــونُ إنْ كــانَ بِكَسْــرٍ أَسْفَلَــهْ

32 وفَوْقَــهُ فَتْحــاً وفي انضِمَامِــهْ يَكُــونُ لاَ امْتِــرَاءَ مِنْ أَمَامِــهْ

33 وطَرَفــاهُ فَـــــوقُ قَائِمــــانِ وفي سِـــوَى الأَعْلَـــى مُنَكَّســانِ

43 المطُّ علامة المَدّ، ولم تُبين في الضبط لأنها وُضعت مُطابِقةً تماما لِلَفظِ «مُدَّ» (أَمْرٌ مِن المَدّ) بطمس الميم والاكتفاء بطرف الدال الأسفل هكذا : « ـــو ».

44 وهو اختيار أبي داوود وعليه العمل عندنا، وقد استعيرت الدارة من الحساب لتدل على الخلو من الحركة دلالة الصفر على الخلو من العدد. وفي ضبط الساكن وجوه أخرى كالخاء من خفيف للخليل، وعليه المشارقة، أو جرَّتها للأندلسيين، أو هاء سكت قائمة هكذا : « ه » كما في بعض المصاحف.

45 مُقتطَعة من شديد، وهو مذهب الخليل وعليه العمل، وتميز الشين في الضبط بأنها غير مُعَرَّقة ولا ممطوطة ولا منقوطة هكذا : «ﺳ».

46 أي أنه لا يكتفي بعلامة الشد عن حركة الحرف المشدد إذا كانت العلامة شينا.

47 والــذي عليه العمل أن مَحل الفتحة والضَّمة فواحد هو أعلى الحرف، لحصول التمييز بصورة الحركة ذاتها، لا بموضعها كما في النقط المدور.

48 يريد نُقَّاط المدينة ومن تَبِعهم من نُقَّاط الأندلس، وهو اختيار الداني. أراد بذلك الدال من «شَديد»، وربما رجَّحوها على الشين لتكررها في اللفظ، مصدرا ووصفا.

34 مِنْ غَيْرِ شَكْلَةٍ لِمَا[49] تَنَـــزَّلَا   مَنْزِلَهَا وَالبَعْضُ مِنْهُمْ أَشْكَـلَا[50]

35 كَأَوَّلٍ وَبَعَضُهُمْ في الطَّـرَفِ[51]   وفــوقَ[52] واوٍ ثُمَّ يـا وَأَلِــفِ

36 مَطٌّ لِهَمْـزٍ[53] بَعْدَهَـا تَأَخَّـــرا[54]   وساكِـنٍ[55] أُدْغِـمَ أَوْ إِنْ ظَهَـرَا

37 كذَا لِوَرْشٍ مِثْلُ يـاءِ شَـــيْءِ   في مَدِّهِ[56] ونَحْـوِ وَاوِ السَّـــوْءِ

38 وإِنْ تَكُنْ[57] سَاقِطَةً فِي الخَطِّ   ألحَقْتَهَا حَمْرا[58] لِجَعْلِ المَـــطِّ[59]

---

49 ما مصدرية، والتقدير لِتَنزيل علامة التشديد مَنزلَة شَكلتها.

50 أي وضع الشَّكلة مع الشد، أي جمع بينهما.

51 أشار في الأبيات قَبلَه إلى أوضاع الدال ومواضعها بحسب شكلها، وإلى وجوه ثلاثة في ضبطها وهي :
- الاكتفاء بها عنها اختصارا.
- عدم الاكتفاء بها عنها مطلقا لمزيد ضبط.
- شكلها إذا كانت في الطرف لأجل الإعراب.

52 تحديد لمحل مطة المد، وأنها منفصلة ومتوسطة هكذا : ﴿سَمَآءٍ﴾ أي أن يكون حرف المد مقابلا لوسط المطة، وهو المختار وعليه العمل.

53 أي مطلقا، محققا كان أم مغيرا، مُتَّصلا أم منفصلا، وإنما سقطت المطة في ﴿الٓمٓ﴾ تبعا لسقوط الألف محلِّها (الألف) على المختار في رسمها في بابه، لمن سهَّل أو أبدَل.

54 لإخراج مَدِّ البدل في نحو: ﴿ءَامَنُواْ﴾ فلا يوضع المط على حروف المد فيه على وجه القصر اتفاقا، وعلى وجه التوسط اعتبارا، حتى لا يلتبس بالمشبَع.

55 مراده بالساكن الموجود في حرف المد في الوصل والوقف، ليخرج نحو : ﴿قَالُواْ اُصْبِرْنَا﴾ و﴿وَقَالَا اَلْحَمْدُ﴾ لسقوط حرف المد وصلا. وكذا نحو : ﴿اَلصَّلَوٰةَ﴾ وقفا لعدم وجود السبب وصلا.

56 أي في وجه مد حرف اللين لورش مُشبَعا، أما على وجه توسيطه وهو المقدم له في الإفراد عندنا، فلا توضع المطة عليه لأجله.

57 أي أحرف المد كما في نحو : ﴿أَسْمَآئِهِۦ﴾ مَحَل وضع المطّ.

58 أي حمراء قُصرت للوزن وهو مُطَّرد له.

59 وعلى هذا الوجه العمل دون تاليه، وهو مختار أبي داوود، والمصدَّر به في المحكم وغيره.

39 وإن تَشَـأْ إلحاقَهـا تَرَكْتـا ومَطَّـةً مَوْضِعَهـا جَعَلْتَـا

40 وَمِثْلُ هذا[60] حُكْمُهـا يَكُـونُ إنْ لَمْ يَكُنْ هَمزٌ ولا سُكُونُ

41 في كُلِّ مَا قَدْ زِدتَهُ مِنْ ياءِ أَوْ صِلَةٍ أَتَتْـكَ بَعْـدَ الهـاءِ

42 كذا[61] قِيـاسُ نَحْـوِ لَا يَسْتَحْـي كَقَوْلـهِ أَنْـتَ ولِـي يُحْـي

[الباب الثالث في ضبط المظهر والمدغم بنوعيه ناقصا وكاملا والمخفى[62] وجملة أبياته ستة]

43 القَوْلُ في المُدغَمِ أَوْ ما يُظهَرُ فمُظهَـرٌ سكُونُـهُ مُصَـوَّرُ

44 وحَرِّكِ الحرفَ الذِي مِن بَعْدُ حَسَبَمـا يُقْـرَأْ[63] ولَا يُشَـدُّ

45 وعَرِّ ما بِصَوْتِـه أَدغَمْتَـهُ[64] وكُـلَّ[65] حَـرفٍ بعدَه شَدَّدْتَـهُ

---

60 أي أن التخيير المتَقَدّم المستفاد من قوله وإن تشأ جارٍ في ياءات الزوائد وصلة هاء الكناية، ومثلُها صلة ميم الجمع، (يعني بين إلحاقها أو الاستغناء عنها بالمطة موضعها)، والعمل على الإلحاق في الثلاثة، وهو مذهب الداني.

61 يعني أن التخيير المذكور أيضا يجري قياسا فيما اجتمع فيه ياءان حذفت ثانيتهما على المختار، لسكونها وتطرفها كما مثَّل، والعمل على الإلحاق كما في النظائر.

62 ولم يتعرض نصا لضبط الميم عند الباء في نحو : «احكم بالحق» على المقدم في الأداء إما لنذرتها وإما حملا على النون غير المظهرة في ضبطها في قوله : «في بابها وعند كل ما سواها تعرى»، وإما كونها مظهرة في وجه رجحه بعضهم كمكي والمهدوي، والعمل في ضبطها على تعريتها دون شد للإعلام بأنها مخفاة إذ الإخفاء حالة بين الإظهار والإدغام ومن نصوص الطرة:

والميم إن سُكِّنَت عند الباء فَعَرِّها واقرأها بالإخفاء

63 بإسكان الهمز للوزن ويجوز إبدالها عليه.

64 في بعض النُّسَخ : «وعرِّ ما أدغمته وصوتَه» وهو أصرح. وصوت الحرف صِفته، وإدغام الحرف وصوته هو المسمى بالإدغام التام أو الكامل أو الخالص، مثاله ﴿وَاذْكُر رَّبَّكَ﴾ و﴿ بَل رَّانَ ﴾ و﴿ قَد تَّبَيَّنَ ﴾.

65 منصوب على الاشتغال ويجوز نصبه.

46 ثم الــذي أَدْغَمــتَ معْ إبْقَــاءِ صوْتٍ[66] كطاءٍ عِنْدَ حَرْفِ التَّاءِ[67]

47 صَوِّرْ سُكُونَ الطَّاءِ إن أَرَدْتَـا وشَـدِّدَنَّ بعْــدَهُ حــرفَ التَّــا

48 أو عَرِّ[68] إن شِئْتَ كِلَا الحرفَينِ والأَوَّلُ[69] اخْتِيرَ مِنَ الوَجْهَيْـنِ

[الباب الرابع في ضبط الهمز المغير بتسهيل أو بدل بنوعيه، وجملة أبياته اثنان وثلاثون]

49 القَوْلُ فِي الْهَمْزِ[70] وَكَيْفَ جُعِـلَا مُحَقَّقــــاً ورَدَ أَوْ مُسَهَّـــلا[71]

66 لصوت المُبقي صوت إطباقها، والكاف في قوله «كطَاءَ» أَدخَلت نحو : ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ بالمرسلات، غير أن الراجح المقدَّم فيه الإدغام الكامل، وعليه ضَبطُه بتعرية القاف وشد الكاف ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾، وبه جرى العمل ضبطا وأداء.

67 وأمثلة الطاء عند التاء هي ﴿بَسَطتَّ﴾ و﴿أَحَطتُّ﴾ و﴿فَرَّطتُّ﴾ و﴿فَرَّطتُّمْ﴾ وليس لهن خامس.

68 هذا التخيير بين التعرية والتصوير هو المتقدم في باب ضبط النون الساكنة عند الواو والياء.

69 يعني تصوير السكون، مختار الشيخين وبه العمل وهو وضع السكون على الطاء والشد على التاء هكذا ﴿بَسَطْتَّ﴾ إعلاما بالسكون ببقاء صفة الإطباق، وبالشد بإدغام ذات الحرف. أما التعرية فموهِمة للإغفال، واستُثني من ذلك ما لم تصور نونه. كـ﴿يسٓ وَالْقُرْءَانِ﴾ بالإدغام لورش و﴿نٓ وَالْقَلَمِ﴾ في أحد وجهيه (وهو المؤخر له)، فلا تُشَد الواو ضبطا فيهما لعدم رسم المُدغم الذي هو النون، فأعطيت الواو بعده حكمها بعد التنوين فلم تشدد.

70 المبحوث فيه من أقسام الهمز هنا: هيئتها، ولونها وامتحان موضعها من صورها ولوازم تغييرها.

71 المراد بالتسهيل هنا مطلق التخفيف بأي وجه من أوجهه الخمسة المُنَبَّه على جملتها في قول البرية :

والهمز في النُّطـق به تَكَلُّـف فَسَهَّلُوه تارةً وحَـذَفـوا

وأَبْدَلوه حَرفَ مَدٍّ مَــحضـا ونَقَلوه للسُّكون رَفضـا

50 فضَبْطُ ما حُقِّقَ بِالصَّفْرَاءِ   نَقْطٌ[72] وما سُهِّلَ بالحَمْرَاءِ

51 وذَا الَّذِي ذَكَرْتُ فِي المسهَّلِ   سُهِّلَ بَيْنَ بينَ أَوْ بِالبدلِ

52 إِذَا تَحَرَّك[73] فَفِي مُوَجَّلَا   وبَابِهِ[74] مِن فَوْقِهِ إِنْ أَبْدَلَا

53 وَهَكَذَا بِأَلِفٍ مِن لأهَبْ[75]   لِمَنْ إِلَى اليَاءِ قِراءَةٌ ذَهَبْ[76]

54 والحكْمُ فِي أُخْرَاهُما[77] كالحُكْمِ   مِنْ بَعْدِ كَسْرٍ ورَدَتْ أَوْ ضمِّ

55 وإنْ تَشَأْ[78] صَوَّرْتَ هَمْزاً أَوَّلَا   واواً وَيا حَمْرَا لِمَنْ قدْ سَهَّلَا

---

72 وليس عليه العمل الآن لا في الألواح ولا في المصاحف بل يُصوَّر الهمز المُحقق برأس عين، ويصور المسهَّل في حالَتيه بين بين، والمُبدَل المُحَرك بنقط مدور مُكبَّر قليلا عن نقط الإعجام، وفيه قلت :

ضَبطُ المحـقَّق برأس عـيـن   والنقط للتـسهيـل دون مَيـن
ما لم يكـن بالنقّـل أو بالبـدل   مَحضـا فلا تنقَـط على المعـوَّل

73 ولم يتعرض الناظم لحركة الهمزة، والذي عليه العمل تحريك الهمز المحقَّق والمبدل حرفا مُحركا.

74 وبابه ما وافقت فيه صورةُ مرسومِه تلاوته نحو : ﴿مُؤَجَّلٗا﴾ و﴿لِّئَلَّا﴾.

75 أي باب لأهب وهو ما خالفت فيه صورة مرسومِه تلاوتَه موصولا كـ ﴿لِأَهَبَ﴾ أو مفصولا نحو : ﴿يَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي﴾ و﴿وِعَآءِ أَخِيهِ﴾ في مقرأ نافع ومن وافقه.

76 وهو ورش والبصري وقالون بخُلف عنه، وإليه أشار في الحرز بقوله :

وَهَمْزُ أَهَبْ بِاليَا جَرى حُـلْوَ بَـحْرِهِ   بِخُلْفٍ ....

وهل الياء بَدَل من هَمز أو العكس؟ قولان، أقربهما الأول. والذي عليه العمل، واقتصر عليه أبو داوود في ضبط ﴿لِأَهَبَ﴾ هو جعل ياء مردودة على الألف وتحريكها بالفتح هكذا : ﴿لِأَهَبَ﴾.

77 أي ثاني الهمزتين المحقَّقتين من كلمتين في حال إبدالها حرفا محركا بعد كسر أو ضم نحو : ﴿ٱلنَّبِيٓءُ أَوۡلَىٰ﴾ ﴿ٱلسَّمَآءِ أَوِ﴾ ضبطُه كضبط ﴿لِّئَلَّا﴾ و﴿مُّؤَجَّلٗا﴾.

78 بين أن الوجه الثاني في ضبط ما سُهِّلت أولى همزتيه من المتفقين كسرا وضما نحو ﴿أَوۡلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ و ﴿ٱلۡبِغَآءِ إِنۡ﴾ في رواية قالون، وليس الضبط عليه بل على الوجه المتقدم في ضبط المسهَّل بين بين، وهو مختار أبي داوود، وبه العمل.

56 أُولاَهُما لَدَى اتِّفَاقِ الهَمْزَتَيْــنْ ... إنْ جاءَتَا بِالضَّمِّ أَوْ مَكْسُورَتَيْنْ[79]

57 وكــلَّ مــا وَجدْتَــهُ مِنْ نِبْــرِ[80] ... مِنْ غَيْرِ صُورَةٍ فَضَعْ فِي السَّطْرِ[81]

58 وما بِشَكْلِ[82] فَوْقَه ما يُفْتَــحُ ... معْ ساكِنٍ وما بِكَسْرٍ يُوضَــحُ

59 مِنْ تَحْتُ والمضْمُومُ فوقَهُ أُلِفْ ... لَكِنَّــهُ بِوَسَــطٍ منَ الأَلِــفْ[83]

60 ثم امتَحِن[84] مَوْضِعَــه بِالعَيْــنِ ... حَيثُ اسْتَقَرَّت ضعْهُ دُونَ مَيْنِ

61 كَعامَنُوا[85] فِي ءَامَنُوا والسُّوعِ ... فِي السوءِ والمسيءُ كَالمُسِيــعِ

62 وخُصَّــتِ[86] العَيْنُ لما بَيْنَهُمَــا ... مِنْ شِــدَّةٍ وقُــرْبِ مَخْرجَيْهِمَــا

79 أي في رواية قالون لأنه هو الذي يسهل أولى المتفقتين ضما وكسرا، وليس العمل على هذا الوجه في ضبط روايته

80 النبر الهمز مطلقا عند سيبويه، وهو المراد هنا، وعند الخليل المحقق خاصة.

81 أي في بياضه كما في ﴿دِفْءٌ﴾ و ﴿أُمَّةٌ﴾، أو على المطة إذا وجدت متصلة بها من غير قطع كما في ﴿شَطْـَٔهُۥ﴾ و﴿مَالِـُٔونَ﴾ ونحوهما.

82 مراده بالشَّكل صورة الهمزة من ألف وواو وياء، فبيَّن محل الهمزة من صورته فهو فوقَها مفتوحةً وساكنةً، وتحتَها مكسورةً، ووسطَها مضمومةً دون قطع مطة الألف.

83 يشير بالبيتين إلى مواضع الهمزة من صورتها تبعا لحركتها، فهي فوق الصورة في حال فتحها وسكونها، وتحتها في حال كسرها، أما إذا ضمت فهي فوقها إذا كانت صورتها واوا أو ياء، ووسطا إذا كانت ألفا.

84 الامتحان اختبار موضع الهمز بالعين بأن ينطق بها في موضع الهمز فحيث ظهرت وضعت خطا. (وإنما احتاجوا لذلك لكون المصاحف العثمانية لم تصور فيها الهمزة بل تركوا موضعا خاليا حتى أحدث لها النقاط هيئة نقطة ثم عينا).

85 ظاهر التمثيل أن الامتحان بالعين يخص الهمز الذي لا صورة له، وليس كذلك، بل غاية التمثيل بيان كون الامتحان بها في نوع ما مثل به أجلى وأوضح.

86 بيان لوجه اختصاص العين بالامتحان بها، وهو ما بينها وبين الهمز من التناسب والاشتراك في المخرج الحلقي وصفة الشدة، إذ العين بينية ومجهورة، إلى كثرة ورودها بالنسبة لحروف الحلق، وهو ما أوجب لها أمرين : لفظي، وهو اختبار موضع الهمزة بها؛ وخطي، وهو تصوير الهمزة المحققة عينا، وهو ما جرى به العمل واستقر عليه الضبط مطلقا في الألواح وغيرها. وبقيت غيرُ المحقَّقة على ما ضَبط الدؤلي نقطا إلا في المبدلة مدا كما سبقت الإشارة.

63 لأَجْلِ ذَا خُطَّتْ عَنِ الثِّقَــاتِ   عَيْنــاً مِنَ الكُتَّــابِ والنُّحــاةِ

64 وكلُّ مَــا مِنْ هَمْزَتَيْــنِ وَرَدَا   فِي كِلْمَةٍ[87] بِصُورَةٍ قد أُفرِدَا[88]

65 فَقِيلَ صُورةٌ للأُولَى[89] مِنْهُمــا   وقِيــلَ بَلْ هِي إِلَى ثانِيهِمَا[90]

66 وَذا الأَخِيرُ اخْتِيرَ فِي المُتَّفِقَيْنْ   وَأَوَّلُ الوَجْهَيْنِ فِي المُخْتَلِفَيْنْ[91]

67 فَفِي اتِّفَـاقٍ تُجعَـلُ المُبيَّنَــةْ   مِنْ قَبْلِهَــا وفَوقَها المُلَيَّنَــةْ[92]

68 وفي اخْتِلاَفٍ فوقَهَا الصَّفــراءُ   ونَقْطَــةٌ أَمامَهــا حَمْــرَاءُ[93]

69 وإنْ تَشَأْ[94] فَاجْعَل هُنا ما سُهِّلَا   واواً بِنَحْوِ قولِــه أَءُنــزِلا

---

87 احتراز مما فيه صورتان وذلك في نحو: ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ بآل عمران وباب ﴿أَئِفْكًا﴾ بالصافات فله حُكم آخر يأتي قريبا.

88 اكتفاء ودفعا لتوالي المثلين اتفقا كما في ﴿ءَأَنتَ﴾ أو في ﴿أَءُلْقِيَ﴾

89 وهو مذهب الفرَّاء في ضبط الهمزتين من كَلمة مطلقا بجعل صورة الألف للهمزة الأولى هكذا : ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ و ﴿أَءِذَا﴾، وَوُجِّه بأنها أحق بالصورة لتَصدُّرها.

90 وهو مذهب الكسائي، وعُلِّل بأن الأولى زائدة، والأصلية الثانية وهي أحق بالصورة هكذا : ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ و ﴿ءَأَنتُمْ﴾.

91 اختار علماء الضبط مذهب الكسائي في المتفقتين، ومذهب الفراء في المختلفتين هكذا ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ و ﴿أَءُنزِلَ﴾. واستثنوا من ذلك ما صورت فيه الهمز بصورتين مختلفتين كما في ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ و ﴿أَئِفْكًا﴾، ولهم في هذا أوجه من الضبط. فمختار الداني في حرف ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ جعل دارةٍ على الواو ونقطةٍ أمامه، (وهل الدارة علامة تليين الهمزة أو علامة زيادتها، وهل النقطة شكل الهمزة أو علامة تسهيلها) ومختار الناظم في ﴿أَئِفْكًا﴾ وهو القياس (تنبيها على مراد الوصل) الاكتفاء بنقطة تحت الياء ليس غير، وبهما جرى العمل في ضبط الألواح والمصاحف عندنا.

92 المبيَّنة أي الهمزة المحققة، من قبلها أي من قبل الألف (الضمير للألف على تأنيثه)، وفوقها : أي فوق الألف الهمزة المليَّنة أي المسهلة وصورتهما هكذا : ﴿ءَآمَنتُم﴾.

93 بين كيفية ضبط المختلفتين على مذهب الفراء بجعل المحققة أولا فوق الألف، وبعدها (أمامها) الملينة بدون صورة هكذا ﴿أَءُلْقِيَ﴾.

94 وهذا الوجه لم يؤخذ به عندنا إلا في مستثنيات، نحو ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ ﴿أَئِنَّكَ﴾ ﴿أَءِذَا﴾ بالواقعة.

70 واليَاءَ في الباقِي مِنَ المُخْتَلِفِ حَمْرًا وءَالِهَتُنا فِي الزُّخْرُفِ

71 وقولُــهُ ءامَنْتُــمُ مُسْتَفْهِمَـــا أَلْحُكْــمُ فِيهِــنَّ كَما تَقَدَّمَــا[95]

72 لَكِــنَّ بعْــدَ أَلِــفٍ أَلْحَقْتَــا حَمَــرَاءَ مِثْلَ[96] هَذِهِ إِنْ أَنْتَــا

73 جَعَلْــتَ هَــذِهِ هِيَ الملَيَّنَــةْ[97] وإِنْ جَعَلْتَهــا هِيَ المُسَكَّنَــةْ[98]

74 فالألِفَ الحمــراءَ قَبْلُ أَلْحِقَــنْ وانْقُــطْ عَلَيْهَا أَوْ بِنَقْطٍ عَوِّضَنْ

75 وإِنْ يَكُــنْ مُسَكَّــنُ مِن قَبــلُ صــحَّ فَحُكْمُهــا لِوَرْشٍ نَقْــلُ

---

95 يعني أن صفة ضبط ما اجتمعت فيه ثلاث همزات وهو ﴿ءَالِهَتِنَا﴾ بالزخرف و﴿ءَآمَنتُم﴾ بالأعراف وطه والشعراء -أن تجعل الألف صورة للهمزة الملينة وقبله الهمزة المحققة بدون صورة ثم الألف الملحقة بعدها هكذا : ﴿ءَآمَنتُم﴾ وهو مختار النقاط وعليه العمل.

96 يشير إلى اختيار إيصال الألف الملحقة بحيث يكون كالثابت إلا فيما يميزه من لون أو رقة، وهو أحد وجوه ثلاثة في الملحقات: إيصالها، وفصلها، وفصل الألوان دون الملحقات الأخر. وبهذا الأخير، أي الفصل، جرى العمل، وفيه إعمال الوجهين، وفي بيانها قلت :

وعــدم الإيصــال مذهــبُ اللبيــب في ملحق ووصلــه أيضــا قريــب

وأعــمل الأول فـــي ذي الألـــف والثانـــي في الغيــر بلا تحـــيُّف

بمذهب التفصيــل ذا جرى العمــَل بغَربــنا بلوحٍ مُصحفٍ كَمَــل

فيفصل الملحق في نحو: ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ويوصل في نحو : ﴿حَيِيَ﴾ ﴿لِيَسُـٔوا﴾

97 بيان للمختار في ضبطها على مذهب الكسائي مع إضافة إلحاق ألف بعد الهمزة الملينة المصورة هكذا : ﴿ءَآمَنتُم﴾ وهذا الوجه هو مختار النقاط وبه جرى العمل، إذ لا يتوالى الحذف معه بخلاف غيره.

98 الضمير في جعلتها أي صورة الألف المسكنة أي المبدلة وهي الثالثة، وعليه يلحق ألف الهمز المسهلة قبلها أو توضع نقطة التسهيل عوضا عنها (في محلها) وليس العمل في الضبط عليه.

76 تُسْقِطُهَا مِن بَعْدِ نَقلِ شَكْلِهـــا[99] وَجَـــرَّةً تَجْعَـــلُ فِي مَحَلِّهَـا[100]

77 وقبلَ ذِي الكَحْلاَءِ أَيْضاً تَجْعَـلُ حَمْرَا على مَذهَبِ مَنْ قَد يَفْصِلُ

78 لَدَى اتِّفَـاقٍ وَاخْتِـلاَفٍ بَعْـدَهْ وَإِنْ تَشَـأْ عَوِّضْهُمـا بِمَـدَّهْ[101]

79 وهمـزُءالـءٰـنَ إِذَا مَـا أُبْـدِلاَ وَبابِـهِ[102] مَـطٌّ عَلَيْـهِ جُعِـلاَ

80 وَلَـكَ فِي ءَانْـتَ أن تَعْتَبِـرَهْ وبَابِـهِ[103] ولا تَقِسْ شا أَنْشَـرَهْ[104]

99 أي نقلــه إلى الساكـن قبلها بشـرط الانفصـال وإلا لم تنقل كمـا في ﴿ ٱلۡأَرۡضِ ﴾ و ﴿ رِدۡءٗا يُصَدِّقُنِيٓۖ ﴾ بالقصص.

100 نبه على ضَبْط ألف النقل فيما يجوز فيه إسقاط الهمزة ونقل حركتها إلى الساكن المنفصل قبلها، بوضع جرة في محل الهمزة فوق أو وسط أو تحت، علامةً على سقوطها في الوصل لدلالة الجرة على الزائد المسقط هكذا : ﴿ قُلُ اوحِيَ ﴾ و﴿ قَدَ افۡلَحَ ﴾ و﴿ فَإِن كُنتُمۡ ﴾.

101 بيَّن هنا ضبطَ ألف الإدخال على مذهب قالون في نحو: ﴿ ءَآنتَ ﴾ فتُلحق الألف المدخلة بين الهمزتين أو تعوض بمطَّة ولا يُجمع بينهما على الصحيح، وعلى الوجه الأول العمل (أعني إلحاق ألف الإدخال).

102 المراد ببابه ما دخل فيه همز الاستفهام على همز الوصل في الأسماء، والواقع منه في القرآن ست كلمات ﴿ ءَآلۡـَٰٔنَ ﴾ معا بيونس، و ﴿ ءَآلذَّكَرَيۡنِ ﴾ معا بالأنعام، و﴿ ءَآللَّهُ أَذِنَ ﴾ بيونس، و﴿ ءَآللَّهُ خَيۡرٌ ﴾ بالنمل. وضَبطُه على الإبدال (وهو المقدَّم قراءة)، بوضع المطَّة على همز الوصل المبدل في ﴿ ءَآلذَّكَرَيۡنِ ﴾ و ﴿ ءَآللَّهُ ﴾ كما حرَّره الناظم، وعدم وضعها في﴿ ءَآلۡـَٰٔنَ ﴾ معا اعتِدادا بعارض النَّقل ضَبطا لا قراءة، وبه جرى العمل.

103 و بابه ما اجتمع فيه همزتان مفتوحتان على وجه إبدال الثانية حرف مد وبعده ساكن لازم نحو : ﴿ ءَآنذَرۡتَهُمۡ ﴾ و﴿ ءَآرۡبَابٞ ﴾ و﴿ ءَآعۡجَمِيّٞ ﴾، وعليه الضبط عندنا في الألواح والمصاحف، بخلافه في نحو : ﴿ جَآءَ احَدٌ ﴾ و ﴿ شَآءَ انشَرَهُۥ ﴾ لعروض الإبدال في الوصل فقط. فلا توضع المطَّة على الألف ملاحظة لفقد السبب بالوقف، وهو مما استثني لقاعدة «الضبط مَبنيٌّ على الوصل».

104 يعني أن نحو: ﴿ شَآءَ انشَرَهُۥ ﴾ و ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ان كُنتُمۡ ﴾ على وجه الإبدال لا يجري في ضبطه التخيير الآنف الذكر، لعدم لزوم الإبدال في الحالين، إذ لا وجه له في الوقف.
قال في البارع : .... وحَقِّقِ الكلَّ لوقف إذ قَرى.
فترك المطِّ تنبيها على الفرق، وبه جرى العمل.

[الباب الخامس في ضبط ألف الوصل وألف النقل، وجملة أبياته تسعة]

81 القولُ في الصِّلَةِ عندَ الوَصْلِ وحُكْمِ الاِبتِداءِ ثُمَّ النَّقْلِ[105]

82 فَصِلَـةٌ[106] لِلحَرَكَاتِ تَتْبَـعُ فَفَوقَـه مِن بعـدِ فَتـحٍ توضَـعُ

83 وتَحتَهُ إنْ كَسْرَةً ووَسَطَهْ إن ضَمّةً كذَا أَتَتْ مُرتَبِطهْ[107]

84 وإنْ تُنَوِّنْ[108] تحتَهُ جعَلتَا ووَسَطاً إن ثَالِثاً أَلزَمْتَا

---

105 تَرجم في هذا البيت لمباحِث الباب في غاية الاختصار، وهي صِلة ألف الوصل، ومحلها منه، ونقط ابتداءه، وصلة ألف النقل المسماة جرة.

106 الصِّلة جرَّةٌ صغيرة توضع فوق ألف الوصل أو تحته أو وسطه تبعا لحركة ما قبلها مُطلقا لازمة أم عارضة، وهي دالَّة على سقوط ألف الوصل في الوصل، وأيضا على حركة ما قبلها. يستثنى من ذلك ما إذا جاءت ألف الوصل بعد أحد أحرف ستة يجمعها قولك : «فَكِل وتب» نحو: ﴿تَاللَّهِ﴾ ﴿وَالطُّورِ﴾ فلا توضع الصِّلة عليه، وبه جرى العمل.

وفي جمعها على هذا النحو-«فَكِل وتب»- إشارة إلى أن الاستغناء عن الصلة يكون بالوكالة والتوبة.

107 أي متَّصلة بها لا منفصلة وهو المقَّدم في ضبطها عندنا. بخلاف جرَّة النقل فالمقدم فيها الفصل، وإلى هذا الفرق أشار في الدرة الجلية:

بالنفـذ في الصلـة والبيـاض بالنقل والفرقان عن تراض

يشير ب «عن تـراض» إلى أن هذا الفرق بينهما استحساني مرضي.

108 أي تجعل صلة ألف الوصل تحته إثر مُنوَّن مطلقا نحو : ﴿بِغُلَٰمٍ ٱسْمُهُۥ﴾ تنبيها على كسر التنوين لالتقاء الساكنين، إلا إذا ضُم لزوما ثالث حروف الكلمة التي أولها ألف وصل فتجعل الصلة وسط الألف إشعارا بأن التنوين المنطوق به قبله مضموم استثقالا للخروج من كسر إلى ضم وذلك في نحو: ﴿مَحْظُورًا ٱنظُرْ﴾ و﴿مُّبِينٍ ٱقْتُلُواْ﴾ في قراءة نافع ومن وافقه. ومن أبيات الطرة :

وإن تجـئ ألف وصل بعدمـا مُنَوَّن فصِلةً ضَعْ وسْـط مـا

إن ثالث ضم لـزوما وَصـِل بالكسـر في الغـير ولا تأمـل

واستثن عادا الأولى إذ قد وُضعـت صِلتهـا فوقُ لإدغـام ثبـت

85 ضَمّاً، ووَضْعُ ضَبْطِ الاِبتِداءِ   نَقْطٌ[109] كوَضْعِ الشكْلِ بِالخضْرَاءِ[110]
86 أَمَامَهُ إِذَا بِضــــمٍّ ابتَـــدَأَتْ   وفوقُ إِنْ فَتْحٌ وتحتُ إِنْ كَسَرتْ
87 وحُكْمُهَا[111] لِوَرشِهِم فِي النَّقلِ   كَحُكمِهـــــا فِي أَلِفـــاتِ الوَصـــلِ
88 فَفَوْقَه أَوْ تحتَــهُ أَوْ وَسَطـــا   في مَوْضِعِ الهمْزِ الذي قَد سَقَطـا
89 فَإِنْ أَتَى مِنْ بَعدِ هَمزٍ أَلِفُ   فَقَبلَــهُ محــلَّ[112] همـزٍ تَألَــفُ[113]

[الباب السادس في ضبط الملحق المرسوم بقلم الضبط، المحذوف في الهجاء الثابت في الأداء، وجملة أبياته عشرون بيتا]

90 القَوْلُ فِي النَّقْصِ مِن الهجـاءِ   إِنْ شِئْتَ أَنْ تُلْحِقَ بِالحمْـــرَاءِ
91 أَوَّلَ مَا الثَّانِي بِهِ قَد دَخَـــلاَ   عَلاَمَةً للجَمْـعِ أَوْ إِنْ أُصِّـــلاَ

109 بين هنا ضبط الابتداء بألف الوصل وأنّ علامته نقط منفصل عن الألف كوضع الشكل، ومحله بحسب الابتداء فتحا فوقه، وضما وسطه، وكسرا تحته، (ووضع علامة الابتداء من مستثنيات قاعدة الضبط مبناه على الوصل).

110 تمييزا لها عن لون همزات القطع الصفراء البينة لأنها همزة الوصل إنما تثبت في الابتداء ليس غير. إذ الخضرة من الألوان الفرعية المركبة.

111 أي أن صفة جرة النقل كصلة ألف الوصل لأن الهمزة المنقولة حركتها تسقط وصلا وتثبت في الابتداء فصارت كهمزة الوصل، وجعلت الجرة في محل الهمزة الساقطة دلالة على سقوطها وتبعية محل الجرة لما قبلها هكذا : ﴿قَدَ اَفْلَحَ﴾ ﴿قُلُ اُوحِىَ﴾ ﴿قُلِ اِىّ﴾.

112 منصوب على أنه بدل أو عطف بيان مِن قبله.

113 تألف : تعهَد الهمز فيه وضعا وهو السطر، يشير إلى ضبط نحو : ﴿وَلَقَدَ اٰتَيْنَآ﴾ ﴿حَمِيمٍ اٰنٍ﴾ فيما كانت فيه الهمزة المنقولة حركتها لا صورة لها، وبعدها حرف مد بالأصالة، فإن ضبطها على ما نبه عليه أن تُجعل الجرة في محل الهمز المعهود قبل النقل، وهو مختار النقاط وبه جرى العمل دون سواه.

92 نحــوُ النَّبيئِيـنَ تـراءا[114] ثُمَّ مـا أُولَاهُما ضُمَّتْ ففِي الثَّاني[115] كَمـا

93 هنـا كَيَلْــوُونَ وَإِنْ شَدَدْتَـــا[116] كَنَحْــو الأمِّيِّــنَ والتَزَمْتَـــا[117]

94 أَنْ تُلْحِقَ الأُخْرَى إِذَا ما حُذِفَتْ فِيما بِهِ أُولاَهمــا قَــدْ سَكَنَــتْ

95 وَإِنْ حَذَفْــتَ مـا عَلَيــهِ بُنِيـا أَللَّفْـظُ نَحْوُ قَوْلِــه ما وُورِيَــا

96 فَفِيــهِ تخييرٌ لَـدَى الإلحـــاقِ وَإِنْ تَــكُ الأُولــى فَبِاتِّفـــاقِ[118]

---

114 مثل بـ ﴿ٱلنَّبِيِّـيۧنَ﴾ و ﴿تَرَٰٓءَا﴾ لما ألحق فيه أحد المثلين من ياء أو ألف للإجماع على كتبه في المصاحف بواحدة، وهل هي الأولى (أي ياء أو ألف البناء)، أو الثانية (أي ياء الجمع أو ألف الأصل) خلاف، والعمل على إلحاق الثانية، في نحو: ﴿ٱلنَّبِيِّـيۧنَ﴾، وهو مختار أبي داود، وإلحاق الأولى في ﴿تَرَٰٓءَا﴾ وهو مختار الشيخين، لزيادتهما في المثالين وهو جلي.
وخالف أبو داود أصلَه في ﴿لِيَسُـٔۥُواْ﴾ في الإسراء، فألحق الأولى، وعليه العمل. ولعـل ذلك للإشـارة لأصالـة الثانيـة في قـراءة من أسند للمفـرد، كشعبـة ومـن معـه.
وعلة الإلحاق في الباب رفع توهم سقوط الملحق لفظا لسقوطه خطًّا.

115 إلحاق ثاني المثلين المضموم أولهما في نحو : ﴿دَاوُۥدَ﴾و﴿يَلْوُۥنَ﴾هو الذي عليه العمل، وقوله «كما هنا» إشارة إلى أنه كسابقه مخير فيه لكن بين الإلحاق وعدمه، وهل على العدم توضع المطة أم لا فيه بحث، أنظره في باب إلحاق المحذوف من طراز التَّنسي ص 272.

116 يشير إلى أن ما كان فيه أول المثلين مشددا كـ ﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾ فهو كسابقه في التخيير بين إلحاق الأول أو الثاني، والعمل على إلحاق ثاني المثلين وهو مختار أبي داوود.

117 خبر يـراد بـه الأمـر أي التـزم الإلحـاق في نحـو ﴿ٱلنَّبِيِّـيۧنَ﴾ و ﴿تَرَٰٓءَا﴾ و﴿لِيَسُـٔۥُواْ﴾ بناء على أن المحذوف هو المثل الثاني ولا تَأْخُذ بتعويضه بمطةٍ توضع بَدَلَه دفعا لالتباس المد الطبيعي بالمزيدي.

118 يشيـر إلى ضبـط ما اجتمـع فيـه واوان ثانيتهمـا ساكنة لبناء الكلمة، نحو ﴿وُۥرِيَ﴾ و﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ و﴿دَاوُۥدَ﴾ فعلى حذف الثانية يجوز الإلحاق والتعويض بمطة، والعمل على الإلحاق. أما على حذف الأولى فالاتفاق على الإلحاق.

97 وعكسُ هَذَا جَاءَ فِي جاءنا[119] وحذْفُ آخِرٍ بِهِ اسْتَبَانَا[120]

98 وَأَلحقَنَّ أَلِفاً[121] تَوَسَّطا مِمَّا مِن الخطِّ اخْتِصاراً سَقَطَا[122]

99 وما بِوَاوٍ أَوْ بِياءٍ كُتِبا عَنْ واوٍ اَوْ عَنْ حَرفِ ياءٍ قُلِبَا[123]

100 وَإِنْ تَطَرَّفَتْ كذَا تَكُونُ مَا لم يَقَعْ مِنْ بَعْدِهَا سُكُونُ[124]

101 ومعَ لامٍ أُلحقَتْ يُمْنَاهُ لأَسْفَلٍ مِن مُنْتَهَى أَعلاَهُ

102 مَا لم تَكُنْ بواوٍ اَوْ ياءٍ أتتْ[125] وقِيلَ يُمْنَاهُ بِكُلِّ أُلْحِقَتْ[126]

---

119 يعني أن ضبط ﴿جَآءَانَا﴾ في الزخرف هو عكس ضبط ﴿وُۥرِيَ﴾ على التقديرين في كون المحذوف الأول أو الثاني.

120 تصريح باختيار حذف ألف التثنية في ﴿جَآءَنَا﴾ بتعيين الإلحاف وتبينه، وبه جرى العمل. ويرجحه الإشارة إلى قراءة من أسند للمفرد.

121 خَص الحكم بالألف لأن الواو والياء لا يحذفان من الوسط اختصارا بل من الطرف كما في الصلات والزوائد.

122 يشير إلى أن الألف المتوسط الساقط من الخط اختصارا كما في ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ و﴿الصَّٰبِرِينَ﴾ يلحق في محله الذي ينطق به فيه. وعليه تترك له فسحة بقدره، ويفصل تنبيها على الإلحاق. وبه جرى العمل في المصاحف والألواح.

123 نبه على أن الألف المرسوم واوا أو ياء لانقلابه عنهما يلحق عليهما (فوقهما)، دفعا لأي التباس بهما هكذا : ﴿هَدَىٰهُمْ﴾ ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ (الألف هنا مقيد لغير المعانق للام لأنه سيذكر ضبطه فيما بعد).

124 يقرر أن الألف المتطرفة تلحق أيضا في محلها أو فوق بدلها، كما في ياء النداء وهاء التنبيه وفي نحو : ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ و ﴿ٱلْقُرْبَىٰ﴾ واستثني الواقع منها قبل ساكن لسقوطه في اللفظ وصلا كما في ﴿مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾، والضبط مبني على الوصل فلا يلحق لذلك.

125 بين هنا كيف تلحق الألف المعانقة للاَم سواء حذفت اختصارا في نحو : ﴿لَّٰبِثِينَ﴾ أو لوجود العوض نحو : ﴿مَوْلَىٰهُ﴾ فذكر أنها في الأول تلحق بيُمنى اللام ممتدة إلى أسفله خارجة من اللام إلى مطته هكذا: ﴿لَٰعِبِينَ﴾. وفي الثاني تلحق على عوضها وجاز فيها أن تُلحق كالأولى، وعلى التفريق مذهب الداني، وبه جرى العمل.

126 وهو مذهب أبي داوود ومختاره، وقيده بعضهم بإخراج ألف الإلحاق إلى العوض هكذا : ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ دفعا لإيهام زيادة الواو.

103 لَكن مِّنِ اسْمِ الله رَسْماً حُطَّا[127] واللــتَ بالإلحــاقِ فَرقاً خُطّــا[128]

104 وألْحِقَــنْ أَلِفَــيِ[129] ادَّارَأتُــمُ والـيــاءَ مِنْ إِ لاَفِهِمْ وتَرسُــمُ

105 ثَانِيَ[130] نُنجِي يُوسُفٍ والأنْبِيـا حَمْــرَا[131] وَأَوَّلا بِبــابِ حَيِـيَ[132]

106 وَاخْتِيرَ تَرْكُ لَحْقِ تُئْوِي رُءْيا[133] وَألْحِـــقَ اوْلِيـــاءَ واواً أَو يَــا

107 إنْ شِئْتَ فِي اتِّصالِهِ بمضْمَرِ وَهَمْزُهُ فِي الخَطِّ لم يُصَــوِّرِ[134]

---

127 أي ترك إلحاق الألف من اسم الجلالة كيف جاء استثناء من قاعدة الألف المعانقة للام.

128 علل الاستثناء بالإمعان في الفرق بينه وبين لفظ ﴿ٱللَّٰتَ﴾ في سورة النجم، لا سيما على مذهب من يقف عليه بالهاء كالكسائي. ولذات السبب فخمت لام الجلالة؛ فترك الإلحاق هو الذي قُصِد وليس الإلحاق في اللات كما يقتضيه ظاهر كلام الناظم.

129 أي ألف المفاعلة وصورة الهمز بحذفهما معا في سواد المصحف اتفاقا.

130 يعني النون الثانية من ﴿نُنجِي مَن نَّشَآءُ﴾ بيوسف، و ﴿نُنجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ بالأنبياء.

131 تمييزا لها بالصِّبغة وقد عوض تمييزها بالترقيق والتصغير وقطع المطة، وإمالة السِّنَّة، وقد يكتفى ببعضها عن كلها، وبه جرى العمل.

132 ذكر هنا ثلاث كلمات وباب ﴿حَيِىَ﴾ للتنبيه على إلحاق المحذوف من ألف وواو ونون باتفاق أهل النقط ومراده بباب «حيي» ما اجتمع فيه ياءان متحركتان في الطرف ولم ترسم منهما إلا واحدة. والواقع منه في القرءان أربع كلمات : ﴿وَلِيِّىَ ٱللَّهُ﴾ ﴿مَنْ حَيِىَ﴾ ﴿لِّنُحْيِىَ بِهِۦ﴾ ﴿أَن يُحْيِىَ﴾ معا.

133 مراده بالتمثيل بـ ﴿تُـْٔوِىٓ﴾ و ﴿رِءْيًا﴾ وبابهما، وهو ما اجتمع فيه مثلان أحدهما صورة الهمزة كما في ﴿ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾ و ﴿مَّـَٔابًا﴾، أو حذفت منه صورة الهمزة اختصارا وإشارة إلى قراءة الإدغام. كما في نحو : ﴿ٱلرُّءْيَا﴾ و ﴿رُءْيَاكَ﴾.

134 هذا بناء على أن همز ﴿أَوْلِيَآءُ﴾ المرفوع والمجرور المتصل بمُضْمَر غير مُصَوَّر، والمختار تصويره وإثبات ألفه، وعليه العمل، وصورته هكذا : ﴿أَوْلِيَآؤُهُمْ﴾، ﴿أَوْلِيَآئِهِمْ﴾.

108 قِياسُهُ[135] جَزَاؤُهُ فِي يُوسُفَا لَكِنَّ فِي نُصُوصِهِمْ مَا أُلِفَا

109 ونونُ تَأْمَنَّا[136] إِذَا أَلْحَقْتَهْ فانْقُطْ أَمَاماً أَوْ بِهِ عَوَّضْتَهْ[137]

[الباب السابع في ضبط المزيد الساقط أداء المثبت رسما وهجاء، وجملة أبياته تسعة]

110 القَوْلُ فيما زِيدَ فِي الهِجَاءِ[138] مِن أَلِفٍ أَوْ وَاوٍ أَوْ مِنْ يَاءِ[139]

111 فَكُلُّ مَا الأَلِفُ فِيهِ أُدخِلاَ[140] كقَوْلِهِ لَأَاْذْبَحَنَّ لِإِالَى

135 على القول بحذف صورة همزه، وإلا فهو المختار وعليه الكثير لتصوير همزه، وحذفِ ألفه بحرف يوسف.

136 نطق تأمنا على قراءة أبي جعفر بالإدغام المحض على حد قوله في الطيبة : «وبالمحض ثرم».

137 تعرض هنا لضبط ﴿تَأۡمَ۬نَّا﴾ بيوسف على وجه الإخفاء لا الإشمام وهو المقدم والمختار وعليه العمل، وذكر فيه وجهين في ضبطها :

1. إلحاق النون الأولى، ووضع نقطة أمامها دلالة على الروم أو الاختلاس.

2. الاكتفاء بنقطة موضعَها عن الإلحاق وإليه أشار بقوله : «أو به عوضته» أي بالنقط عوضت النون الملحقة، وبالأول جرى العمل مع عدم شدِّ النون الثانية بناء على القول بأنها مظهرة مع الإخفاء، وإليه ألمح الشاطبي بقوله :

«وَتَأْمَنُنَاَ لِلْكُلِّ يُخْفَي مُفَصَّلاَ»، أي مفصولة نونه الأولى عن الثانية، أفاده الجعبري في الكنز.

138 المراد هجاء المصاحف العثمانية أي مرسوم خطها.

139 حصر للأحرف المزيدة في ثلاث ليس غير وألحقت النون لشبهها في حال خفائها، تمهيدا لبيان ما زيدت فيه من مطرد ومنفرد مع بيان علامة الزيد في الضبط تحرزا من النطق به أداء.

140 زيد خطا لا لفظا ولفظ الإدخال مشعر بأن الزائدة هي الألف اللاحقة لِلاَ لا المعانقة لها، وتصويره في المثال الأول هكذا : ﴿لَأَاْذۡبَحَنَّهُۥٓ﴾ وبه جرى العمل.، وقد وجهت زيادة الألف بأنها صورة لحركة الهمز أو إشباع لها.

112 وشِبْهِـــهِ مِمَّـا بَقِي[141] فَالمُتَّصِـلْ بِاللاَّمِ صُورَةٌ[142] وقِيلَ المنفَصِـلْ

113 وزِيدَ مَا[143] في مِائَةٍ[144] وَجِاىء[145] وتايئَسُـــوا وشِبْهِــهِ[146] مَجِيئَــا

114 وبعـــدَ واوِ الفَـرْدِ[147] ثُمَّ تَفْتَــؤُا وبابِهِ[148] وفي الرِّبَواْ وفِي امْرُؤُا[149]

---

141 وهو ثلاثة ألفاظ ﴿لَأَاوْضَعُواْ﴾ في جل المصاحف بزيادة الألف، ﴿لَأَانتُم﴾، ﴿لَإِلَى﴾ معا، وقد جرى العمل على عدم زيادة الألف في الألفاظ الثلاثة الآنفة، أما حرف النمل فمُجمع على زيادة الألف فيه. قال في الوسيلة :

76 .... لاوضعوا جُلهم لاجمعوا زمرا

142 يعني أن الألف المعانقة للام في ﴿لَأَاْذْبَحَنَّهُ﴾ هو صورة الهمزة والألف اللاحقة هي الزائدة، وهو مختار الضبط.

143 ما اسم موصول المراد به الألف الزائدة فيما سيذكره.

144 مفردة ومثناة ﴿مِائَتَيْنِ﴾ للفرق فيهما أو للفرق في الأول والحمل عليه في المثني حتى لا يشتبه بـ«منه» و«مَيِّتين».

145 ﴿وَجِاْيٓءَ بِالنَّبِيِّـۧنَ﴾ في الزمر والفجر، والعمل عندنا على عدم زيادتها. وكتبها على القياس موافقة لبعض المصاحف.

146 أ ي الألفاظ المتفق على زيادة الألف فيها رسما وهي: ﴿لَا تَاْيْـَٔسُواْ﴾ و﴿لَا يَاْيْـَٔسُ﴾ كلاهما بيوسف، ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ﴾ بالرعد و ﴿لِشَاْيْءٍ﴾ بالكهف، والمختلف في زيادتها وهي ﴿بِأَيْيْدٍ﴾ بالذاريات على قول ﴿اسْتَاْيْـَٔسُواْ﴾ و﴿اسْتَاْيْـَٔسَ﴾ بيوسف، والعمل على حذف الأخيرين، واعتبار ألف ﴿بِأَيْيْدٍ﴾ صورة للهمزة . ويدخل في شبه ﴿تَاْيْـَٔسُواْ﴾ ما زيد فيه الألف بعد واو الجمع سواء كان ضميرا أو حرفا (علامة رفع) كما في ﴿مُرْسِلُواْ النَّاقَةِ﴾ و﴿صَالُواْ النَّارِ﴾.

147 أي واو الفعل المسند للفرد (الأصل) ولو تحركت نحو : ﴿وَنَبْلُوَاْ أَخْبَارَكُمْ﴾ ﴿لَن نَّدْعُوَاْ﴾.

148 وباب تفتؤا كل ما تطرفت فيه الألف زائدة بعد واو صورة للهمزة على خلاف الأصل (لأنها غلى مراد الوصل) ولذا صورت من جنس حركتها (فوضعت على الواو).

149 وترجع الألف المزيدة باعتبار نوعها وعلتها إلى :

- مزيدة مع الهمزة لبيانها ذاتاً أو حركة أو للفرق.
- مزيدة مع حرف مد أو لين للإشارة (احتمال قراءة).
- مزيدة مع الواو المتطرفة مطلقا كان الواو واو جمع أو وصل أو عوض أو صورة همزة.

115	وزِيدَ يَاءٌ أَيْضًا مِنْ ءاناءِي	وبابِــهِ[150] والواوُ في أُولَاءِ[151]
116	وءاخِرُ الياءَيْنِ مِن بِأَيَيْـدِ[152]	لِلْفرْقِ بَينَـــهُ وبَيْــنَ الأَيْـــدِ
117	فدارَةٌ تَلْزَمُ ذا المَزِيـــدَا[153]	مِنْ فَوْقِـهِ عَلَامَةً أَنْ زِيــدَا
118	وشَـــدِّدِ الثَّانِـيَ مِن بِأيِيِّكُــمْ	وعَــرِّ أَوَّلاً لما قد يُدَّغَـمْ[154]

150 وهو ما زيدت فيه الياء متطرفة إثر همز مكسور وذلك في : ﴿مِن ءَانَآيِٕ﴾ بطه و ﴿مِن تِلْقَآيِٕ﴾ بيونس و ﴿مِن وَرَآيِٕ﴾ بالشورى و ﴿مِن نَّبَإِيْ﴾ بالأنعام ﴿وَإِيتَآيِٕ﴾ في النحل 90.

151 أي وبابه وهو : ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ و﴿أُوْلَٰٓئِكُمْ﴾ و ﴿أُوْلَآءِ﴾ وكذا ﴿أُوْلُواْ﴾ و﴿أُوْلِي﴾ و﴿أُوْلَٰتُ﴾ ولفظ ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ بالأعراف والأنبياء وهو ما زيد فيه الواو إثر همزة مضمومة لتقوية الهمزة كما في المعظم أو إشارة لقراءة كما في قراءة قسامة ابن زهير في الشاذ «سأورثكم دار الفاسقين».

152 في الذاريات وضَبطُه على ما عليه العمل وهو المختار هكذا: ﴿بِأَيْيْدٍ﴾. فالياء الأولى أصلية عليها جرة أندلسية علامة السكون كيلا تشتبه بدارة المزيد، والثانية زائدة كما نص عليه. والعلة الفرق بينها وبين نظيراتها لفظا نحو : ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ﴾ لأنها في الذاريات مصدر أَيِد بمعنى القوة والدال لام لكلمة، وهي في غيرها جمع يد والدال عين الكلمة فافترقا معنى فصورا خطا على ما ينبه بينهما.

153 ودارة المزيد أخذها النقاط من الصفر عند أهل الحساب لدلالتها على الخلو وهو هنا السقوط في اللفظ. واحترز بالإشارة في «لا المزيد» في نحو الياءات الزوائد، وألف النون والتنوين في نحو : ﴿إِذًا﴾ و﴿لَنَسْفَعًا﴾ فلا توضع الدارة عليه.
وليس في وصل دارة الزيد وفصلها نص عند المتقدمين والعمل على الفصل حملا على العارض المضاف وتشبيها بالساكن الملفوظ بجامع الخلو ولو ميزت بلون أو كبر حجم أو وصل بحرفها لكان له وجه، وفي ذلك قلت:

ودارة الـزيد كـمـا السـكـــونِ	مـفـصولة أتتـــك بالتعيـيـــن
وميزت عنه بـبعـض الكــبــر	في اللوح ميزا قد جلا لا تنكـــر
لو وصلت فرقا عـــن المسـكـــن	لما أُبِي مـن ضابـــط ومتــقــن

154 وفي البيت عيب سِناد التوجيه أصلحناه بقولنا :

وشـدد الثـانـيّ مـن أيـــيّكـــمُ	بنون عـرِّ أولا إذ أدغـمـــوا

وإنما رسم حرف سورة (ن) ﴿بِأَيِّيكُمُ﴾ بياءين في المصاحف كلها لبيان الأصل قبل الإدغام فكتب على الإظهار والفك، وعريت الياء الأولى لأنها الذاهبة المدغمة.

[الباب الثامن في تصوير الـ«لام ألف» وضبط الألف المعانقة للام في أحوالها المختلفة في المرسوم، وجملة أبياته ستة]

119 القَوْلُ فِيمَا جَاءَ فِي (لاَم أَلِفْ)[155] الحُكْمُ فِي الهَمْزَةِ منهُ[156] مُخْتَلِفْ

120 فقِيلَ ثَانِيهِ[157] وقِيلَ الأَولُ[158] وهمزُ أَوَّلٍ هُوَ المُعَوَّلُ[159]

121 ومدُّهُ إنْ كَانَ مَا يُمَدُّ لأَجْلِ هَمْزٍ كَائِنٍ مِن بَعْدُ

---

155 ل -(لام ألف) اسم لألف المد في نحو : «قال» و«طال» وإنما لم تجيء صورته في أول رسمه كبقية حروف الهجاء لتعذر النطق به أولا لسكونه، فاختير له حرف يشبهه في الصورة وهو «ل» فمُسمَّاه «لا» واسمُه «لام ألف»، أي اللام التي وُصِلت بالألف لإظهار صورته أداءً وهجاءً، ومن ثَم أُضيفت إليه فقيل : «لام ألف»، ولم يُقل «ألف لام»؛ فلو سئلت ما مسمى ألف المد ؟ لتَعَيَّن أن تقول هو «لا» ولو طولبت بتسميته قلت هو «لامْ ألف».

156 بناء على أنه مركب من حرفين متعانقين أو مضفورين لام وألف وفي أعلاه طرفان وفي أسفله دارة صغيرة هكذا : «لا» واختلف أهل الضبط في أي الحرفين هو الألف.

157 أي طرفه الثاني هو الألف والأول لام وهو مذهب الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة).

158 أي الألف هو طرفه الأول وهو مذهب الخليل ومختار الداني، وعليه العمل. وبناء عليه فهو محل الهمزة في نحو : ﴿لَأَنتُمْ﴾ ومحل المط في نحو : ﴿ءَالَآءِ﴾.

159 هذا الخلاف إنما يجري في لام ألف المعانقة المضفورة، أما الملاصقة وصورتها « لا »، أو المفارقة (الممطوطة) وصورتها «لـا»، فالظاهر فيها مذهب الأخفش (لام ثم ألف مرتبين رسما ونطقا) وعلُيه الكُتَّاب الرسم الإملائي.

122 إذْ[160] أَصْلُهُ حرفانِ نَحْوُ يا وما　　فَضُفِرَا[161] خطًّا كما قَدْ رُسِما

123 وَإِنْ يَكُنْ ذَا الهَمْزُ فِي نَفْس الأَلِفْ　　فَحُكمُه كَما مَضَى لا يَخْتَلِفْ[162]

124 وبعدَ لامِ أَلِفٍ إِنْ رُسِمَا　　مُؤَخَّراً وقَبْلُ إنْ تَقَدَّما[163]

125 وكلُّ ما ذَكَرْتُ من تَلْيِينِ　　أَوْ حَركاتٍ ومِنَ السُّكُونِ

126 والقلبِ للباءِ وما لِلهاءِ　　مِن صلةٍ مِنْ واوٍ أوْ مِن ياءِ

127 ونحوِ يدْعُ الدَّاعِ والتَّشدِيدِ　　ومَطَّةٍ ودارَةِ المزيدِ

128 ونَقْطِ تَأْمَنَّا وما يُشَمُّ　　معَ الَّذي اخْتلَسْتَهُ فَالحُكْمُ[164]

---

160 تعليلٌ للتعويل على مذهب الخليل في حال ضَفر لام ألف بحيث يصير طرف لامها الأعلى مؤخرا عن طرف ألفها هكذا : ﴿لَأَنتُمْ﴾، أما قاعدتها فهي على أصل الترتيب هكذا : ﴿لِإِيلَٰفِ﴾.

161 فضفرا من الضَّفْر، بضاد ساقطة لا من الظَّفَر بالظاء القائمة، وقد جاءت في معظم طبعات «الطراز على ضبط الخراز» بظاء مشالة وهو خطأ بين، فليصحح لأنها من الضَّفر بمعنى الفتل، يقال: ضَفَر الحبل، ومنه ضفيرة الشَّعْر، أما المفعول منه فمَضْفورة لا مُضفَّرة كما سماها به بعضهم.

162 أي لا يتغير محل الهمزة من صورتها بسبب تغيرها بالضفر بل هي على الأصل المتقدم في باب الهمز في نحو : ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ فوقه، وفي نحو : ﴿لَأَمَةٌ﴾ وسطه، ونحو : ﴿لِإِيلَٰفِ﴾ تحته.

163 أي إذا جاء الهمز بعد لام ألف في اللفظ، فإنه يرسم مؤخرا مطابقة نحو : ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ و﴿ٱلْأَخِلَّآءُ﴾، وإن أتى متقدما على لفظه رسم كذلك مطابقة نحو : ﴿ءَالَٰٓءِ﴾ و﴿ءَالَآئِنَا﴾ لعدم تغير وجه الألف بالضفر.

164 الحكم أي الصفة المحكوم بها في ضبط ما ذُكر والمقضي بها في النقط.

129 أَنْ تَجْعلَ الجَمِيعَ بِالحَمْـــرَاءِ[165] هذَا تَمَـــامُ الضَّبــطِ وَالهِجَـــاءِ

[خاتمـــة]

130 محمدُ جـــاءَ بِـــهِ مَنْظُومـــا نَجْـــلُ مُحَمَّدِ بْنِ إبْرَاهِيمَـــا

131 الأُمَوِيِّ نَسَبـــاً وَأَنشَـــــأَهْ عـامَ ثَلاَثٍ مَعَهَـــا سَبْعُمِائـــــَهْ

132 عِدَّتُــهُ أَرْبَعَـــةٌ وَعَشَـــــرَهْ جَاءَتْ لِخَمْسِمِائَــــةٍ مُقْتَفِـــرَهْ[166]

---

165 سَرد هنا جل ما تقدم بحثه مما يقع الضبط به من هيئات وصلات ودارة زيد ونقط إخفاء وإشمام واختلاس وبقي عليه لتكميل عدة المباحث حصرا وهي خمسة عشر : نقط الإمالة، والملحق في ضبط ما نقص من الهجاء، والهمز المسهل بين بين، والمبدل بدلا محركا، وجميع هذه الدوالّ عوارض زائدة على مرسوم الهجاء، أو قل سواد المصحف، ولذا اختير لتمييزها عنه الصِّبغة الحمراء أو المداد الأحمر، وذلك لقرب الحمرة من السواد، إشعارا بأن المرسوم لا يتم إلا بضبطه.

وهذا التمييز بالصِّبغة متعذر في الألواح، مُتَعَسِّر في المصاحف، ولذا استُعيض عنه بالتَّرقيق حيث جُعل الضبط بشِقِّ القلم لا بوجهه فيما عدا المُبقَّى المُستَصحب من نقط الدؤلي كنقطة الإمالة، والاختلاس، والإشمام ونقط الهمز، وبه جرى العمل في المصاحف والألواح عندنا.

166 الإقتِفار : الاتباع، ومُقتفِرة بكسر الفاء أي مُتابعة ومُكمِّلة، وهذا البيت هو مما فاته إصلاحه لأن العِدَّة المذكورة فيه 514 هي بحسب نظم «العمدة» قبل التعديل والتكميل وتسميته بالمورد. ولذا صححنا العدة نيابة عنه لإذنه بذلك، بقولنا:

جُملَتُــه مُحَـــرَّرا مِما يَشيـــن ثَمانٍ مَعْها ستَّـــــةٌ من المِئيـــن

حِصَّةَ ذيلِ الضَّبط من ذي الجملة حوالــي الرُّبـــع وذا لحكمـــــة

وإن تشـــاَ عِدَّتهـــا بالجُمَّـــل (قـ)َد (نـ)َجَزت (د)رتها فَحَمْـــدِل

(قـ) = 100، (نـ) = 50، (د) = 4. فالمجموع 154 بيتا.

133 فَإِنْ أَكُنْ بَدَّلْتُ شيئاً غَلَطـــا   مِنِّيَ أَوْ أغفلْتُـــهُ فَسَقطَــــا

134 فَادَّرِكَنْـــهُ مُوقِنـــاً ولْتَسْمَـــحِ   فِيمـا بدا مِنْ خَلَلٍ ولتَصْفَـــحِ

135 مَا كُلُّ مَنْ قَدْ أَمَّ قصْداً يَرْشُدُ   أَوْ كُلُّ مَنْ طَلَبَ شَيْئـاً يَجِـدُ

136 لَكِنْ رَجَانِي فِيهِ أَنْ لاَ غِيرَا[167]   فَمَا صَفَا خُذْ وَاعْفُ عَمَّا كَدَرَا[168]

137 إذ ليسَ ينبغي اتصاف بالكمال   إلا لربيَ الكبيـــر المتعـــال

138 ولَسْـتُ مدَّعِيـــاً الإحصـــاء   ولـوْ قَصَـدْتُ فِيهِ الاِسْتِقصـــاءَ

139 وفوقَ كُلِّ مِن ذَوِي الْعِلْمِ عَلِيـمْ   ومُنْتَهَى العِلْـمِ إلى الله العَظِيـمْ

140 كَيْفَ وَمَا ذِكْرِي سِوَى مَا اشْتَهَرَا   عَنْ جُلِّهِـــمْ وَمَا إِلَيْـــهِ ابْتُـدِرَا

141 إلاَّ يَسِيرَةً[169] سوى المُشتَهِــرَهْ   أَوْرَدتُهَـــا زِيَـــادَةً وتذْكِـــرَهْ

142 فَالحمْـــدُ لله عَلَى إِكْمَالِـــهْ   ومـا بـِهِ قَـدْ مَنْ مِن إِفْضالِــهْ

143 حَمْـداً كثيـراً طَيِّبـاً مُجَـدَّداً   مُتَّصِــلاً دُونَ انْقِطَـاعٍ أَبَـدَا

144 وانْفَـعْ بِهِ اللهـم مَنْ قَدْ أَمَّـا   إِلَيْـهِ دَرْسـاً أوْ حَـوَاهُ فَهْمَـا

145 وَاجْعَلْـهُ رَبِّي خالِصـاً لِذاتِـكْ   وقَائِـــداً بِنـــا إِلَى جَنَّاتِـــكْ

146 عســاهُ دائِمـــاً بِـهِ يُنْتَفَـــعُ   فِي يومِ لاَ مالٌ ولاَ ابْنٌ يَنْفَـعُ

147 ويا إِلَهِـــي عَظُمَـــتْ ذُنُوبِـــي   وَلَيْـسَ لِي غَيْـرَكَ مِنْ طَبِيـبِ

148 فَامْنُـــنْ عَلَيَّ سيـــدي بِتَوْبَــه   عَسَـى الَّذِي جَنَيْتُـه مِنْ حَوْبَـة

149 يَذْهَـبُ عَنِّي[170] وإِلَيْكَ رَغْبَتِـــي   فِي الصَّفْحِ عَنْ مُقْتَرَفِي وَزَلَّتِـي

167 اسم بمعنى التغيير، يعني الفساد، ومُراده براءة نظمه من الأخطاء المفسدة.

168 مُثَلثة الدال، نقيض صفا، والمصدر كَدارة وكَدرا بفتح الكاف، وكُدورا وكُدورة وكُدْرة بضم الكاف.

169 إلا وجوها يسيرة ذكرها لا تحظى بشهرة ولا ابتدار.

170 أي يزول، على حد قوله : ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ﴾ أي زال، كَدره وظُلمته وهي أَثَر الجِناية هنا، وإثمه والمؤاخذة به وهو أثرها هناك

150 وحَجَّـــــةٍ[171] لِبَيْتِـــكَ الحـــرامِ   ووَقْفَـــــةٍ بِذَلِـــكَ المَقَـــــامِ

151 وَاغْفِـــــرْ لِوَالِدَيَّ ما قَدْ فَعَـــلاَ   مِنْ سَيِّءٍ رُحْمَاكَ يَا رَبَّ العُلَـى

152 وَارْحَمْ بِفَضْلٍ مِنْكَ مَنْ عَلَّمَنــا   كِتَابَـك العزيـــزَ أَوْ أَقْرَأَنَـــــا

153 بِجَـاهِ[172] سَيِّدِ الوَرَى المُؤَمَّــل   محمـدٍ ذِي الشَّــرَفِ المُـؤَثَّل[173]

154 صَلّى[174] الإِلَهُ رَبُّنــا عَلَيْـــهِ   مَا حَـنَّ شَوْقــاً دَنِفٌ[175] إِلَيْـــهِ

---

171 عطف على توبةٍ.

172 الجاه والوجاهة مَعقِد الشَّرف ومُنتهى السؤدد، وقد قيل في قول الله في الثناء على موسى عليه السلام ﴿وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهًا﴾ ذا وجاهة، لا تُرد له شَفاعة ولا طلب، ومن ذلك أنه سأل النبوءة لأخيه هارون في قوله : ﴿وَٱجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي هَٰرُونَ أَخِي﴾ فأُعطِيها في قوله : ﴿قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَٰمُوسَىٰ﴾، وهي غاية ليس وراءها غاية.
وجاه رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله ما لَه من المكانة عند ربه جل وعلا، ومنها كونه خاتم رُسله وأَجلَّهم، وأَعَمَّهم رسالة، وصاحب الوسيلة والمقام المحمود الموعود. ومن أَصرَح ما جاء في الترغيب في التوسُّل به صلى الله عليه وسلم حديث الضرير في جامع الترمذي في كتاب الدعوات، وفيه وهو مَحَل الشَّاهد منه «ثم قل اللهم إني أسألك بنبيك نبي الرحمة ...». صححه الترمذي والحاكم وغيرهما. وقد أورده الترمذي في سياق الدعوات المجابة، وهو مِنه رضي الله عنه غاية في الدلالة على المراد.

173 الشرف المؤثل : الأصيل العريق، ويكفي في أصالة شرفه السَّني قوله في حديث العرباض بن سارية «إني عبد الله وخاتم النبيين وأَبي مُنجدل في طينته». صححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

174 جُملَة خَبرية لفظا، دُعائية معنى، لنُكتة القَطع بقبولها لأنها من مشمولات الدعاء بظهر الغيب الموعود عليها بالإجابة بلا ريب، وفيها ضِمنا الإعلان عن العجز عن الوفاء بحق رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن ثم الحَوالة على الله وهو الغني المَلي، في أن يَتولى هُو الصلاة عليه رَفعا وتَشريفا وتَقريبا. اللهم آته الوسيلة والفضيلة.

175 دَنِف : ككَلِف وَزنا ومعنى : المُشتاق غاية.

فهرس المحتويات

الكتـــاب : ذيل مورد الظمآن في فن ضبط مرسوم القرآن
الناظم : الإمام أبو عبد اللّه بن محمد بن إبراهيم الشريشي
الإعداد والتقديم : الأستاذ مصطفى البحياوي
سلسلة : علوم المصحف الشريف رقم 1
الطبعة الأولى : 1435 / 2013
المطبعة : مطبعة فضالة - المحمدية - المملكة المغربية
الإيداع القانوني : 2013 MO 3342
ردمك : 978-9954-546-12-3
الناشـر : مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف
زاوية شارع عبد اللّه بن ياسين وزنقة ابن زيدون
المحمدية - المملكة المغربية
الهاتف : (+ 212) 05 .23 .31 .85 .10
الفاكس : (+ 212) 05 .23 .31 .85 .11
البريـد الإلكتروني : fondmed6@gmail.com
الـموقع الإلكتروني : WWW.mushafmohammedi.com